



سوق دبي المالي
DUBAI FINANCIAL MARKET

التقرير السنوي 2009



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي



دشن سوق دبي المالي بنجاح يوم 29 أكتوبر 2009 نظام التداول المتطور الجديد "أكستريم"، الذي يعد أحد أفضل أنظمة التداول المستخدمة في أسواق المال العالمية. ويمثل هذا النظام نقلة نوعية ضمن مسيرة التحديث والتطوير التي ينتهجها السوق منذ انطلاقة في العام 2000.



مجلس الإدارة

عيسى عبد الفتاح كاظم رئيس مجلس الإدارة التنفيذي



- يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لسوق دبي المالي منذ أن تم تحويل السوق إلى شركة مساهمة عامة في العام 2007، علماً بأنه تولى منصب المدير العام لسوق دبي المالي منذ إنشائه في العام 2000.
- رئيس مجلس إدارة شركة بورصة دبي المحدودة، وهي الشركة القابضة لكل من سوق دبي المالي وبورصة ناسداك دبي.
- عضو مجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي.

- عضو مجلس الشئون الاقتصادية لإمارة دبي.
- عضو مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي.
- عضو مجلس إدارة ناسداك أو ام اكس، نيويورك.
- عضو مجلس إدارة هيئة المعاشات
- عضو مجلس إدارة بنك نور الإسلامي



ناصر محمد الشعاللي عضو مجلس الإدارة

- الرئيس التنفيذي لشركة جلف كرافت.
- عضو مجلس إدارة المكتب الاستشاري (حكومة دبي).
- عضو مجلس إدارة صندوق المسؤولية الاجتماعية (حكومة الإمارات العربية المتحدة).
- عضو المجلس الاستشاري لكلية الاقتصاد والأعمال.
- عضو مجلس إدارة مركز دبي للإحصاء.
- الرئيس التنفيذي السابق لمركز دبي المالي العالمي.
- الرئيس التنفيذي السابق لبورصة ناسداك دبي دي أي اف اكس سابقاً.



عبد الله ماجد الغريير عضو مجلس الإدارة

- رئيس مجلس إدارة شركة عبد الله وحمد الغريير للاستثمارات "شركة ذات مسئولية محدودة".
- عضو مجلس إدارة مجموعة ماجد الفطيم العقارية.



راشد حمد الشامسي نائب رئيس مجلس الإدارة

- الرئيس التنفيذي لشركة سما دبي "عضو في دبي القابضة".
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للمواصلات.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للملاحة (ش م ع).
- عضو سابق بمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي.
- المدير العام السابق لمؤسسة الإمارات العامة للبترول "إمارات" من 1991 إلى 1997.
- الشريك المؤسس لشركة "ميكون" للاستشارات الهندسية والمعمارية ومالك شركة الشامسي لإدارة العقارات في دبي.



عهود خلفان الرومي عضو مجلس الإدارة

- المدير العام لمكتب رئاسة مجلس الوزراء منذ عام 2006.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاستشاري.
- رئيس قسم السياسة الاقتصادية السابق بالمكتب التنفيذي.
- المدير السابق لوحدة بحوث الأعمال في غرفة تجارة وصناعة دبي.



محمد حسن المرزوقي عضو مجلس الإدارة

- نائب مدير عام دائرة الرقابة المالية.
- خبير محاسبي ومصرفي لدائرة المحاكم بدبي منذ العام 2000.

جدول المحتويات

1	كلمة رئيس مجلس الإدارة
3	ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي
6	الإستراتيجية والهدف
7	التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
10	إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2009
18	أداء سوق دبي المالي خلال عام 2009
23	البيانات المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة



إن العام 2009 هو بامتياز عام التماسك وإثبات القدرة على التعاطي مع المتغيرات أيا كانت طبيعتها وأيا كانت شدتها.

المساهمون الكرام،

يسرني وزملائي أعضاء مجلس الإدارة أن نقدم لكم التقرير السنوي الثالث لشركة سوق دبي المالي، شركة مساهمة عامة، والذي يتناول أهم التطورات التي شهدتها شركتكم خلال العام 2009، والبيانات المالية للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

إن العام 2009 هو بامتياز عام التماسك وإثبات القدرة على التعاطي مع المتغيرات أيا كانت طبيعتها وأيا كانت شدتها. وفوق كل ذلك هو عام تأكيد الجدارة لسوق دبي المالي الذي لم يحافظ فقط على مكانته الرائدة بين الأسواق المالية الإقليمية، بل عزز من تلك المكانة الأمر الذي تؤكدته غالبية مؤشرات الأداء والتي فاقت في المجمل توقعاتنا في بداية العام. فقد نجح سوق دبي المالي في تسجيل معدلات نشاط جيدة، وتمكن من استيعاب الآثار السلبية للأزمة العالمية بصورة أفضل من غيره. فبينما تراوح معدل التراجع في إجمالي قيمة التداولات في العديد من الأسواق الإقليمية الأخرى بين 47% و77%، لم تزد نسبة التراجع في سوق دبي المالي عن 43%. كما أنهى مؤشر السوق العام 2009 بمكاسب تزيد على 10% عن مستواه في نهاية العام السابق. وفي حقيقة الأمر، كان المؤشر قد حقق حتى نهاية الربع الثالث من العام نموا تجاوزت نسبته 40%، الأمر الذي وضع سوق دبي المالي ضمن قائمة الأسواق الخمس الرئيسية الأفضل أداء على المستوى العالمي، غير أن الظروف الاستثنائية التي حدثت في الربع الأخير من العام، ألقت بظلالها على أسواق المال المحلية والعالمية مما قلص تلك المكاسب بدرجة كبيرة. وبخلاف المؤشر العام للسوق، فإن بقية المؤشرات ومنها حجم وقيمة

ومما لاشك فيه، فإن تأكيد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي على أن «اقتصاد الإمارات سيكون في مقدمة الاقتصادات العالمية الأسرع تعافيا» يدعونا إلى الثقة في المستقبل، خاصة وأن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت بالكثير من الخطوات التي ساهمت في استيعاب التأثيرات السلبية للأزمة العالمية، ووضعت الاقتصاد الوطني على طريق النمو. وعليه، فإننا لعل ثقة تامة في معاودة اقتصادنا الوطني للنمو بوتيرة أعلى خلال العام الحالي.

وختاماً، اسمحوا لي أن أتقدم باسمي واسمكم بخالص الشكر والتقدير إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على الدعم غير المحدود من جانب سموه للسوق. كما أتقدم بالشكر إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وجميع المتعاملين، وفريق العمل على جهودهم الدؤوبة وعملهم المخلص لتحقيق الأهداف المنشودة. فلولاً تلك الجهود لم تكن شركتكم لتلاقي النجاح الكبير الذي حققته على مدى السنوات الماضية، كما أن هذا الدعم وتلك الجهود هما الأساس لمزيد من النمو في المستقبل إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



عيسى عبد الفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

التداولات، فاقت التوقعات وهو ما انعكس بصورة ايجابية على إيرادات وربحية الشركة بوجه عام. ولعل من الملامح الايجابية الأخرى التي ميزت العام 2009 أيضاً أن سوق دبي المالي تمكن من المحافظة على ثقة المستثمرين باختلاف شرائحهم وجنسياتهم كوجهة مفضلة للاستثمار على المستوى الإقليمي، حيث ضخ المستثمرون الأجانب ما يزيد على 1.4 مليار درهم كصافي استثمار في سوق دبي المالي خلال عام 2009 بعد أن كانوا سحبوا من السوق ما يزيد على ستة مليارات درهم خلال العام السابق.

المساهمون الكرام،
فيما يخص الأداء المالي لشركتكم فقد نجحت خلال العام 2009 في تحقيق نتائج جيدة في ظل الظروف الصعبة التي كانت سائدة. فقد حققت الشركة أرباحاً صافية قدرها 346.6 مليون درهم مقابل 605 ملايين درهم في العام 2008، كما بلغت الإيرادات 502.9 مليون درهم مقابل 1.01 مليار درهم في العام السابق.

لقد تمكن سوق دبي المالي خلال العام 2009 من إدراج أربع أوراق مالية جديدة، بينها شركتان هما دريك أند سكل في مارس 2009، وهيتس تيليكوم الكويتية في ديسمبر 2009، إلى جانب إصدارين من السندات الحكومية. ومع أن هذا العدد من الإدراجات الجديدة يقل عن الأوراق المالية المدرجة في العامين السابقين (12 ورقة مالية خلال العام 2008 مقابل 16 ورقة مالية خلال العام 2007)، إلا أنه يعتبر مقنناً عند الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تمر بها الأسواق المالية العالمية والإقليمية وحالة الجمود التي يعيشها قطاع الإصدارات الأولية. إننا نتطلع للمزيد من الإدراجات الجديدة في العام 2010 بما يعزز النشاط في السوق ويؤثر إيجاباً على إيرادات التداول، وسط مؤشرات إيجابية على عودة النشاط إلى ذلك القطاع مجدداً في العام الحالي.

المساهمون الكرام،
لقد مضت شركتكم في طريقها المرسوم وقطعت أشواطاً مهمة على صعيد تنفيذ خطط التطوير المستمرة على الرغم من الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال العام 2009. وحققت الشركة العديد من الانجازات النوعية وفي مقدمتها تدشين نظام التداول الجديد «اكستريم» الذي يعد أحد أفضل أنظمة التداول الإلكتروني وأكثرها تطوراً على المستوى العالمي في أواخر أكتوبر الماضي. كما دشنت الشركة في ديسمبر 2009 نظام «سمارتس» المتطور لرقابة التداول بما يعزز من ثقة المستثمرين في سوق دبي المالي كهيئة عمل تتسم بالفعالية والشفافية والعدالة.

وقبل أيام معدودة من نهاية 2009 توجت شركتكم تلك السنة الحافلة بالتحديات والنجاحات في أن واحد بالإعلان عن صفقة استحواذ تاريخية تتملك بمقتضاها بورصة ناسداك دبي بالكامل. وهي خطوة تمثل مرتكزاً أساسياً من مرتكزات النمو لشركة سوق دبي المالي وتتيح لحملة الأسهم الاستفادة من فرص النمو المستقبلية الكبيرة لبورصة واعدة هي بورصة ناسداك دبي، وتوحد قوى كل من سوق دبي المالي وبورصة ناسداك دبي بما يدعم مكانة إمارة دبي باعتبارها المركز المالي الرائد على المستوى الإقليمي، ليس هذا فحسب بل ويزيد من جاذبيتها وقدرتها التنافسية على المستوى العالمي.

المساهمون الكرام،
لقد أثبتت التجارب مجدداً فعالية النموذج الاستثنائي الرائد الذي قامت عليه إمارة دبي، وأظهرت القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها القطاع المالي مرونة فائقة في مواجهة المتغيرات العالمية مهما كانت حدتها. ولعل أبلغ دليل على ذلك التزام الإمارة بتدشين مشاريع نوعية ذات طبيعة إستراتيجية في موعدها مثل مترو دبي وبرج خليفة بما يؤكد ثقة القيادة في صواب التوجه ونجاعة الحلول.

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي

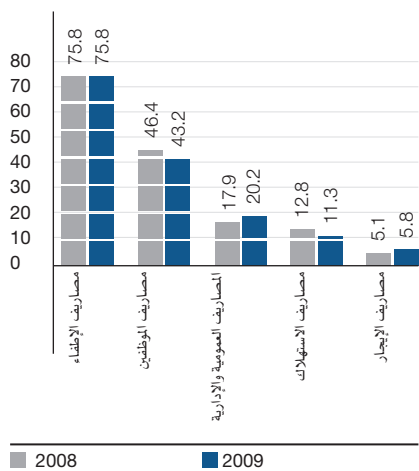
أهم المؤشرات المالية لشركة سوق دبي المالي

البيان	2008	2009	نسبة التغير
مجموع الإيرادات (مليون درهم)	1,013	502.9	-50%
مجموع النفقات بدون مخصصات الاستثمار (مليون درهم)	158	156.3	-1%
صافي الربح (مليون درهم)	605	346.6	-43%
صافي الأرباح قبل مصاريف الاستهلاك والإطفاء ومخصصات الاستثمار (مليون درهم)	944	433.7	-54%
مجموع الأصول (مليون درهم)	8,636.4	8,220.6	-5%
مجموع المطلوبات (مليون درهم)	385.4	197.3	-49%
حقوق المساهمين (مليون درهم)	8,251	8,023.2	-3%
سعر السهم (درهم)	1.25	1.88	50%
معدل العائد على السهم بالدرهم	0.08	0.04	-50%
مضاعف السهم (مرة)	15.6	47	201%
معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين (نسبة مئوية)	6.8%	4.3%	-37%
معدل العائد على متوسط الموجودات (نسبة مئوية)	6.4%	4.1%	-36%
نسبة التوزيعات التقديرية إلى صافي الأرباح	105%	115%	10%

إنعكس استمرار تأثير الأزمة المالية العالمية خلال العام الحالي وما واجبه من انخفاض أحجام التداول بنسبة تصل إلى 43% إلى التأثير على الأداء المالي للشركة كما هو موضح في الجدول:

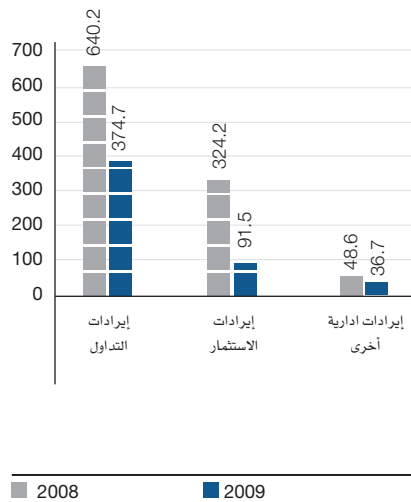
النفقات

مجالات إنفاق السوق (مليون درهم)



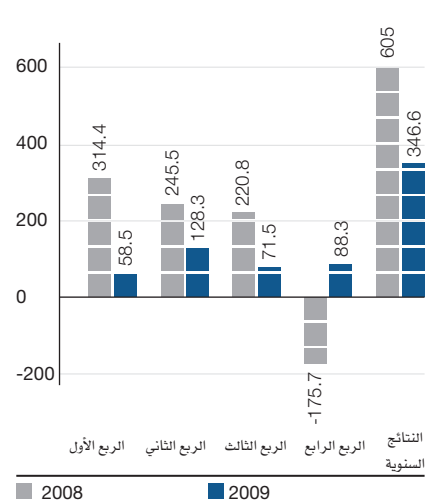
الإيرادات

مصادر إيرادات السوق (مليون درهم)



صافي الأرباح

صافي الأرباح (مليون درهم)



• بلغت النفقات الجارية الفعلية للسوق 80.5 مليون درهم في العام 2009 مقابل 82.3 للعام 2008 بتراجع نسبته 2%، بينما بلغت مصاريف الإطفاء للأصول غير الملموسة 75.8 مليون درهم أي ما نسبته 48% من المصاريف الإجمالية. وشكلت مصاريف الموظفين ما نسبته 28%، والمصاريف العمومية والإدارية 13%، ومصاريف استهلاك الموجودات الثابتة 7% ومصاريف الإيجار 4%.

• بلغ إجمالي إيرادات الشركة خلال العام 2009 حوالي 502.9 مليون درهم بتراجع نسبته 50% مقارنة مع العام 2008. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك التراجع يعود إلى انخفاض كل من إيرادات التداول نتيجة استمرار تأثيرات الأزمة العالمية وكذلك إيرادات الاستثمار نتيجة لتدني معدلات الإيبور ودفع التوزيعات النقدية، ولذلك كان لهما الأثر الكبير على تراجع الإيرادات بشكل عام.

• شكلت إيرادات التداول ما نسبته 75% من إجمالي إيرادات الشركة خلال العام 2009، مقابل 18% لإيرادات الاستثمار، أما باقي الإيرادات الإدارية المختلفة الناتجة عن خدمات إدارة التقاص والتسوية والإيداع وخدمات الوسطاء ورسوم التقارير وغيرها فقد شكلت ما نسبته 7% من الإيرادات الإجمالية.

• بلغ صافي الأرباح السنوية لشركة سوق دبي المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2009/12/31 حوالي 346.6 مليون درهم مقارنة مع 605 ملايين درهم عن عام 2008 بتراجع نسبته 43%.

• يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% عن العام 2009 بما يعادل 397.2 مليون درهم أو ما نسبته 115% من صافي الأرباح، وهي نسبة عالية بالمقارنة مع ما أعلنته الشركات والمؤسسات المالية الأخرى. ويأتي ذلك انسجاماً مع سياسة الشركة في مجال توزيع الأرباح للعامين السابقين 2008 و2007 على التوالي بنسبة 8% ووبواقع 635 مليون درهم و10% ووبواقع 794 مليون درهم .

• بلغت نسبة صافي الربح للإيرادات لعام 2009 حوالي 69% مقابل 60% للعام 2008

أطلق سوق دبي المالي يوم 30 مارس 2010 بطاقة آيفستر. ويعد سوق دبي المالي السوق الأول على المستوى العالمي الذي يقدم لعملائه مثل هذه البطاقة، والتي تعتبر الحل المبتكر وحلقة الوصل المرنة والفعالة بين السوق والمستثمرين. ومن المقرر إصدار بطاقة آيفستر مجاناً لما يزيد على 30 ألف مستثمر من حملة أسهم الشركة، حيث سيتم تحويل توزيعات الأرباح السنوية إلى حساب البطاقة.



الإستراتيجية والهدف

**إن الإستراتيجية الجيدة
يجب أن تتصف بالمرونة
التي تمكنها من التكيف
مع البيئة المتغيرة شريطة
الحفاظ على الاتجاه العام
للمسيرة في إطار الرؤية
ونحو الهدف المنشود.**

يسعى سوق دبي المالي إلى التميز ليكون السوق الذي ترنو إليه أعين المستثمرين من جميع الأنحاء، وذلك بهدف ترسيخ مكانته بثبات بين الأسواق المالية العالمية. لقد كانت جهود السوق منذ نشأته موجهة لهذا الغرض، وسوف تستمر كذلك حتى يتحقق الهدف.

وسعياً لتحقيق هذا الهدف، فإن إستراتيجية السوق تركز على كل من النمو العضوي المتمثل في تزايد حجم العمل التقليدي للنشاط الرئيس الذي تزاوله الشركة والاستفادة من أي فرصة متاحة للنمو غير العضوي المتمثل في توسيع آفاق عمل الشركة من خلال عمليات الدمج والاستحواذ. إننا نؤمن أن مفتاح النجاح هو الاستثمار المستمر في التكنولوجيا والأنظمة والمعدات الحديثة، وفي الموارد البشرية، والأكثر أهمية في تبني إستراتيجية متطورة قادرة على مواكبة المستجدات في الحياة اليومية. وفي تنفيذنا لهذه الإستراتيجية، فإننا نستند إلى ثلاثة مرتكزات رئيسية هي: توفر الحافز، والتحديث والتطوير، والمرونة والتكيف.

ينبع التوسع العضوي في سوق دبي المالي من الدوافع الذاتية للنمو لغايات تحقيق الهدف من التحول إلى شركة مساهمة عامة، وهو الأمر الذي يميز سوق دبي المالي عن بقية أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فكون الشركة مدرجة في سوق الأسهم المدارة من قبلها يعطي الإدارة حافزاً قوياً لإدارة السوق بالطريقة الأكثر كفاءة، وخاصة لتوفير أفضل الخدمات لصغار حملة الأسهم. ومع أن هذه المهمة ليست سهلة ولن تكون كذلك، فإن التزامنا بتحقيق أهداف الشركة هو التزام راسخ ودائم.

ولتحقيق ذلك، فإن إدارة سوق دبي المالي تحافظ على جهودها الدؤوبة لتعزيز حركة التداول في السوق بهدف تعظيم الإيرادات من أنشطة التداول التقليدية في مجال عمل الشركة. وتشمل هذه الجهود تشجيع المزيد من الشركات على إدراج أسهمها للتداول في السوق، استحداث ودعم أنواع جديدة من الموجودات القابلة للتداول في السوق، والاعتماد على الدراسات المتعلقة بالإصدارات الأولية للأسهم التي تنفذ بالتعاون مع بعض الجهات الخارجية بهدف استقطاب المزيد من الإدراجات المحتملة.

أما بالنسبة للنمو غير العضوي، واستناداً إلى دراسات واستشارات متعمقة، فقد تقدمت شركة سوق دبي المالي خلال عام ٢٠٠٩ بعرض إلى كل من بورصة دبي ومجموعة ناسداك أو أم أكس للاستحواذ على ناسداك دبي بنسبة ١٠٠٪. وتهدف هذه الصفقة التي حظيت بالقبول من المجموعتين إلى توسيع نطاق الأدوات الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين في سوق دبي المالي، لتمكين حملة أسهم شركة سوق دبي المالي من الاستفادة من فرص النمو المستقبلية المتوقعة لبورصة ناسداك دبي، ولتوثيق عرى التعاون والتنسيق بين البورصتين. ومما لا شك فيه، فإن هذا الاستحواذ سيؤدي على المدى البعيد إلى تنمية الإيرادات، وتحقيق كفاءة أعلى للنفقات على عدة مستويات نتيجة لاعتماد إجراءات وأنظمة مشتركة للتداول في البورصتين.

إن الإستراتيجية الجيدة يجب أن تتصف بالمرونة التي تمكنها من التكيف مع البيئة المتغيرة شريطة الحفاظ على الاتجاه العام للمسيرة في إطار الرؤية ونحو الهدف المنشود. وفي واقع الأمر، فإن النهج الذي تسير عليه شركة سوق دبي المالي يتميز بالكفاءة والمرونة اللازمين للتكيف مع عالم الواقع الذي يتسم بالتغير المستمر. وليس أدل على ذلك من القدرة الفائقة التي أظهرتها الشركة في التكيف مع التبعات المستمرة للأزمة المالية العالمية والتي لا زالت تنتشر عبر العالم منذ اندلاع الأزمة في الثالث الأخير من عام ٢٠٠٨. فبينما يصعب أن يجد المرء قطاعاً واحداً لم يتأثر بالأزمة على مستوى العالم، وبينما تعجز وسائل الإعلام العالمية بأخبار الشركات التي أغلقت أبوابها وتلك التي اضطرت إلى إعادة الهيكلة وتسريح أعداد كبيرة من العمال، ظلت شركة سوق دبي المالي في وضع مالي سليم وتمكنت من تحقيق أرباح معقولة خلال عام ٢٠٠٩.

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

أثبت سوق دبي المالي بجدارة انه قادر على التكيف مع المتغيرات الدولية أياً كانت طبيعتها أو شدتها

لقد كان عام 2009 عاما صعبا بامتياز على مستوى العالم. ففي أعقاب الأزمة المالية التي عصفت بالعالم في الربع الأخير من العام السابق، توسعت تداعياتها وتشعبت لتطال مختلف القطاعات الاقتصادية وجميع دول العالم إلى الدرجة التي يصعب معها أن يجد المتفحص قطاعا ما في دولة معينة تمكن من تجنب الآثار السلبية اللازمة بالكامل. ولعل ابرز ما تميز به عام 2009 هو اتساع هامش التشكك وعدم اليقين، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على القرارات الاستثمارية للأفراد والمؤسسات على حد سواء والتي غلب عليها طابع التردد والترقب. فرغم أن حدة الأزمة وصلت ذروتها في أوائل العام، إلا أن توالي مسلسل الإعلان عن المؤسسات المتضررة وبرامج إعادة الهيكلة التي صممت لإصلاح أوضاع تلك المؤسسات ساعد في تأخير استعادة ثقة المستثمرين وبالتالي في تردهم عن الاستثمار. كما ساهم تحفظ المؤسسات المصرفية في منح الائتمان وتركيزها على تقوية مراكزها المالية وتحسين نوعية موجوداتها، من خلال إطفاء الديون المضمونة بموجودات تدهورت قيمتها الحقيقية بشكل كبير، في حرمان بعض المستثمرين من التمويل اللازم مما زاد من حدة التردد عن الإقدام على استثمارات جديدة.

وفي ضوء ارتفاع درجة الانفتاح التي يتميز بها اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وما ترتب عليه من تشابك في المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي من جهة، وتعاضل حركة تدفقات رأس المال من وإلى الدولة من جهة ثانية، فإن الدولة لم تكن بمنأى عن كل هذه الظروف. فمثلما هو الحال في الغالبية العظمى من دول العالم، تباطأ النمو الاقتصادي في الدولة خلال عام 2009 بالمقارنة مع السنوات السابقة، وشهدت أسواق الدولة انكماشاً في السيولة نتيجة لتحفظ البنوك في منح الائتمان. وعلاوة على ذلك واجهت الدولة خلال عام 2009، وإمارة دبي بشكل خاص، تحديات إضافية جسام، حيث تعرضت عبر العديد من وسائل الإعلام الخارجية لحملات شرسة ومتكررة من التضليل بهدف التشكيك في قدرتها على تجاوز آثار الأزمة ومستقبل الاستثمار فيها.

وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أن النموذج الاستثنائي الرائد الذي قامت عليه إمارة دبي أثبتت فعاليته وقدرته على التعاطي مع المتغيرات العالمية، ومهما كانت حدتها، بمرور فائقة. ومما يؤكد ذلك أن التراجع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة خلال عام 2009، ووفقاً لأحدث التقديرات المتاحة، لم يتجاوز ما نسبته 0.7%، وهو تراجع أقل حدة مما تحقق في عدد من دول المنطقة ذات الظروف المماثلة، ويقل كثيراً عن التراجع الذي سجلته إقتصادات معظم الدول الصناعية الرئيسة وكثير من الدول النامية. فقد سجلت مجموعة الدول الصناعية المتقدمة نمواً سالباً بمعدل 3.6%، ومجموعة الدول الصناعية الآسيوية الجديدة نمواً سالباً بمعدل 2.4% بينما سجلت مجموعة الدول النامية من أوروبا الشرقية نمواً سالباً بمعدل 5% ومجموعة دول الكومنولث المستقلة نمواً سالباً بمعدل 6.7%، ومجموعة الدول النامية في نصف الكرة الأرضية الغربي نمواً سالباً نسبته 2.5%.

وبالنسبة لسوق دبي المالي، فقد أثبت وبجدارة انه قادر على التكيف مع المتغيرات الدولية أياً كانت طبيعتها أو شدتها، الأمر الذي يجعله ملاذاً آمناً للاستثمار في جميع الأوقات. فقد تمكن السوق من استيعاب الآثار السلبية للأزمة العالمية بصورة أفضل من غيره وحافظ على مكانته الرائدة بين الأسواق المالية الإقليمية من خلال نجاحه في تسجيل معدلات نشطة للتداول. فرغم كل الظروف غير المواتية التي أحاطت بعمل السوق خلال عام 2009، تمكن من المحافظة على ثقة المستثمرين باختلاف شرائحهم وجنسياتهم كوجهة مفضلة للاستثمار على المستوى الإقليمي، حيث ضخ المستثمرون الأجانب خلال عام 2009 ما يزيد على 1.4 مليار درهم كصافي استثمار في سوق دبي المالي بعد أن كانوا سحبوا من السوق ما يزيد عن ستة مليارات درهم خلال العام السابق.

3. رغم كل ما قيل عن عمليات إعادة الهيكلة وتسريح بعض الشركات للعمال في إمارة دبي، تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن عدد تأشيرات الإقامة الجديدة الممنوحة في الإمارة خلال العام يزيد عن عدد التأشيرات الملغاة بحدود 125 ألف تأشيرة. ويؤكد هذا الواقع أن الإمارة كانت في المحصلة ملاذاً يستقطب المزيد من العمالة الوافدة وليست مكاناً يضيق بمن فيه ويتخلص من الحمولة الزائدة. ويعتبر ذلك دليلاً ساطعاً على أن عمليات إعادة الهيكلة التي تمت في بعض الشركات كانت تتعلق بمعالجة الأوضاع المالية في تلك الشركات ولم تكن بالضرورة انعكاساً للنشاط الاستثماري والاقتصادي في إمارة دبي.

4. تشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إمارة دبي إلى أن معدل التضخم في الإمارة انخفض بشكل ملموس من 10.8% في عام 2008 إلى 4.1% في عام 2009. ولما كان تدني معدل التضخم أحد المتطلبات الرئيسية لتوفير بيئة جاذبة للاستثمار في أي مكان، فإن انخفاض معدل التضخم يشكل إضافة نوعية لتعزيز القدرة التنافسية والبيئة المناسبة للاستثمار في إمارة دبي ويساعد على تعزيز التوقعات المتفائلة بسرعة استعادة النمو الاقتصادي في الإمارة.

5. بلغت قيمة الصادرات الوطنية من إمارة دبي خلال عام 2009 حوالي 52.4 مليار درهم، وذلك مقابل 42.6 مليار درهم خلال عام 2008، أي بزيادة نسبتها 22.9%. كما ارتفعت كمية الصادرات الوطنية خلال عام 2009 بنسبة 4.3% عن مستواها في العام السابق، ويعكس ذلك تنوع القاعدة الإنتاجية في الإمارة وقدرة اقتصاد الإمارة على تجاوز الأزمة التي تواجه قطاعاً معيناً مهما كانت أهميته.

ومن المؤشرات الأخرى على مكانة سوق دبي المالي أن عدد الأسهم المتداولة في السوق ارتفع خلال عام 2009 بما نسبته 45% فوق مستواه في عام 2008. ويذكر أن المؤشر العام لسوق دبي المالي كان قد ارتفع بأكثر من 40% حتى نهاية الربع الثالث من العام، الأمر الذي وضع سوق دبي المالي ضمن قائمة الأسواق الخمس الرئيسية الأفضل أداءً على المستوى العالمي. غير أن التطورات غير المواتية في الأسواق المالية العالمية أواخر العام قلصت تلك المكاسب بدرجة كبيرة، لينتهي عام 2009 بزيادة تتجاوز نسبتها 10% في المؤشر العام للسوق.

نظرة مستقبلية

إن الأداء الاقتصادي خلال عام 2009 يؤكد أن اقتصاد دولة الإمارات يملك من المقومات ما يجعله قادراً على تجاوز الأزمات بمرونة وبأقل الخسائر. كما أن سرعة تجاوب الحكومة مع المتغيرات الدولية والمحلية وتبنيها للسياسات المناسبة تمثل صمام الأمان الذي يضمن عودة الاقتصاد الوطني إلى مسار النمو إذا ما انحرف عنه لأي سبب كان، دون إبطاء. ومما لا شك فيه، أن تأكيد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وحاكم دبي على أن «اقتصاد الإمارات سيكون في مقدمة الاقتصاديات العالمية الأسرع تعافياً» يدعونا إلى الثقة في المستقبل. كما إن دعوة سموه للقيادات التي تتبوأ المسؤولية في مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية في إمارة دبي مطلع هذا العام وحثه تلك القيادات على عدم الالتفات للشائعات والمغالطات التي تثار بين الفينة والأخرى وعلى مواصلة المسيرة بالعمل الدؤوب تمثل حافزاً إضافياً للتفاؤل والثقة في معاودة اقتصادنا الوطني للنمو بوتيرة أعلى خلال العام الحالي.

وفي حقيقة الأمر، تؤكد التحليلات الصادرة عن بيوت الخبرة العالمية، أن اقتصاد دولة الإمارات مؤهل لمواصلة النمو، وأن نموه خلال عام 2010 سيكون من بين المعدلات الأعلى، حتى وإن جاءت أقل مما تعودنا عليه في السنوات القليلة الماضية. وبالنظر إلى بعض المؤشرات المتوفرة عن عام 2009، فإن هذه التوقعات تبدو غير بعيدة عن الواقع ويبدو الأمل بتحقيقها أمراً معقولاً. وفيما يلي أبرز المؤشرات التي تعزز التوقعات المتفائلة على مستوى دولة الإمارات ككل وعلى مستوى إمارة دبي بشكل خاص:

1. لقد تمكن قطاع البنوك خلال عام 2009 من تصويب الجزء الأكبر من الاختلالات التي رافقت مرحلة الفورة قبل الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال بناء المخصصات المناسبة لمواجهة الديون المشكوك فيها إلى جانب تحسين نوعية موجوداتها وتقوية رؤوس أموالها. ومن مؤشرات نجاحها في ذلك ارتفاع إجمالي موجوداتها بعد طرح المخصصات بنسبة 4.3% وارتفاع معدل كفاية رأس المال لديها من 13.3% بنهاية عام 2008 إلى 19.2% بنهاية عام 2009، ونمو الودائع لديها بنسبة 6.5% أو ما يقارب ثلاثة أمثال نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على نسبة القروض إلى الودائع والتي انخفضت من 107.7% بنهاية عام 2008 إلى 103.6% بنهاية 2009.

2. توسعت شبكة الفروع للبنوك الوطنية العاملة في الدولة بواقع 63 فرعاً جديداً. ولا يخفى أن افتتاح مثل هذا العدد من الفروع في سنة حرجة يغلب عليها طابع الأزمة، وفي الوقت الذي تسعى فيه هذه البنوك لتصويب أوضاعها وتحسين نوعية موجوداتها فضلاً عن التشدد النسبي في منح الائتمان، إنما يعكس حقيقة تفاؤل تلك البنوك بمستقبل النمو الاقتصادي في الدولة وإن الجزء الأصعب من الأزمة أصبح وراء ظهورنا.

نظم سوق دبي المالي يوم 15 أكتوبر 2009 ورشة عمل تفاعلية حول أفضل ممارسات علاقات المستثمرين. وتعد ورشة العمل تلك أحدث مبادرات سوق دبي المالي الذي يقود جهدا مكثفا لتعزيز الشفافية وإبراز أهمية تعزيز الحوار بين الشركات المدرجة من جهة والمجتمع الاستثماري من جهة أخرى.



إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2009

الحوكمة

تعمل شركة سوق دبي المالي، ومنذ تأسيسها، على الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي حفاظاً على مصالح كافة فئات المستثمرين وذلك استناداً إلى الضوابط الذاتية التي كانت الشركة أعدتها لهذه الغاية. وفي ضوء معايير ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع المتعلقة بضوابط الحوكمة والتعديلات التي جرت عليها مؤخراً بموجب القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، فإن الشركة تقوم حالياً بمراجعة شاملة للضوابط المتعلقة بالحوكمة بهدف التأكد من مواكبتها للمعايير الدولية من جهة وضمان توافقتها مع القرار الوزاري المذكور وتعليمات هيئة الأوراق المالية والسلع بهذا الخصوص من جهة أخرى. وفي إطار الالتزام بهذه المعايير والضوابط، نعرض فيما يلي تشكيل مجلس الإدارة لشركة سوق دبي المالي وتوزيع الأعضاء على اللجان المنبثقة عنه بالإضافة إلى خلاصة لمقررات المجلس واللجان المنبثقة عنه وسياسة مكافآت مجلس الإدارة ونظام الرقابة الداخلية.

تشكيل مجلس الإدارة

تم انتخاب مجلس الإدارة الأول للشركة في الجمعية العمومية التأسيسية المنعقدة بتاريخ 2007/1/16، ولدة ثلاث سنوات. ويتكون المجلس من الأعضاء الموضحة أسماؤهم في الجدول أدناه، بالإضافة إلى توزيعهم على اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي

الاسم	الصفة	عضوية اللجان المنبثقة عن المجلس
عيسى عبد الفتاح كاظم	رئيس مجلس الإدارة التنفيذي عضو تنفيذي غير مستقل	رئيس لجنة الاستثمار
راشد حمد الشامسي	نائب رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي مستقل	عضو لجنة الاستثمار رئيس لجنة الترشيح والمكافآت
محمد حسن المرزوقي	عضو غير تنفيذي مستقل خبير في الشؤون المالية والمحاسبية	رئيس لجنة التدقيق
عبد الله ماجد الغرير	عضو غير تنفيذي مستقل	عضو لجنة التدقيق عضو لجنة الترشيح والمكافآت
ناصر محمد الشعالي	عضو غير تنفيذي مستقل	عضو لجنة الترشيح والمكافآت
عهد خلفان الرومي	عضو غير تنفيذي مستقل	عضو لجنة التدقيق عضو لجنة الترشيح والمكافآت
سعود باعلوي*	عضو غير تنفيذي مستقل	عضو لجنة الاستثمار

* استقال من عضوية المجلس وتم قبول استقالته في اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 21 ديسمبر 2009.

اجتماعات مجلس الادارة والجان المنبثقة عنه خلال عام ٢٠٠٩

مجلس الادارة

عقد مجلس إدارة الشركة خلال عام 2009 ستة اجتماعات مكتملة النصاب في التواريخ 2009/3/2، و2009/4/5، و2009/4/29، و2009/7/16، و2009/10/28، و2009/12/21، حيث تزامن موعد الاجتماعات مع الإفصاح عن القوائم المالية والمعلومات الجوهرية المؤثرة في سعر سهم الشركة. والتزاماً بمبدأ الشفافية، فقد حرصت الشركة على التقيد بجدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة المفصّل عنه سابقاً، والإفصاح عن نتائج كل اجتماع مباشرة بعد الانتهاء منه. ومن أهم القرارات التي تم اتخاذها:

1. اعتماد توصيات لجنة الترشيح والمكافآت ومنها تعديل بعض سياسات شؤون الموظفين والتي تمت وفق دراسة من قبل فريق العمل المكلف بها.
2. اعتماد القوائم المالية السنوية والفصلية في توقيتاتها.
3. اعتماد الموازنة التقديرية للشركة عن عام 2009.
4. مناقشة واعتماد جدول أعمال الجمعية العمومية بما في ذلك التوزيعات النقدية.
5. اعتماد عقود مشتريات وخدمات ضمن الصلاحيات المحددة لمجلس الإدارة.
6. اعتماد توصيات لجنة الاستثمار والمكلفة بإدارة المحفظة المالية للشركة شاملة الاستثمارات الرأسمالية.
7. اعتماد توصيات لجنة التدقيق والتي تساند المجلس في اعتماد القوائم المالية ومراجعتها المستمرة لأنظمة الرقابة الداخلية.
8. الاستحواذ على ناسداك دبي، وهو من ضمن القرارات الجوهرية التي ناقشها مجلس الإدارة خلال عام 2009.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2009

لجنة الترشيع والمكافآت

عقدت لجنة الترشيع والمكافآت اجتماعين خلال السنة وذلك بتاريخ 2009/6/2 وتاريخ 2009/9/17، بالرغم من أن نظام هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن ضوابط الحوكمة حدد الحد الأدنى لاجتماعات لجنة الترشيع والمكافآت بمرة واحدة خلال العام. وقد ناقشت اللجنة المزايا والمنافع الخاصة بالموظفين وفق دراسة أعدتها إحدى الشركات المختصة مع الإدارة التنفيذية. كما ناقشت بعض سياسات شؤون الموظفين وأوصت بالتعديلات اللازمة والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة مثل سياسة الإجازات في سوق دبي المالي.

لجنة التدقيق

عقدت لجنة التدقيق خلال عام 2009 ستة اجتماعات بتاريخ 2009/2/19، و 2009/2/25، و 2009/4/28، و 2009/7/16، و 2009/10/28، و 2009/12/20. ويتجاوز هذا العدد الحد الأدنى المحدد من قبل الهيئة والبالغ أربعة اجتماعات خلال العام. ومن ضمن الموضوعات التي ناقشتها اللجنة

1. مراجعة واعتماد القوائم المالية السنوية والفصلية.
2. مراجعة الإفصاحات المتعلقة بالقوائم المالية والتبديد بالمعايير المحاسبية.
3. مراجعة الكوادر الوظيفية لإدارة الرقابة الداخلية ومؤهلاتهم.
4. مراجعة خطة التدقيق الخارجي لعام 2009 مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة عن التدقيق المالي والتدقيق المختص بأنظمة الرقابة الداخلية ونظم المعلومات ومدى استيفاء الإدارة التنفيذية لمتطلبات المدقق الخارجي.
5. مراجعة ملاحظات التدقيق الداخلي وملاحظات الجهات الرقابية الأخرى ورد الإدارة التنفيذية والإجراءات التصحيحية والوقائية.
6. مراجعة خطة عمل إدارة الرقابة الداخلية عن عام 2009 ومنجزاتها ومؤشرات الأداء الرئيسية لها.
7. مراجعة الاستبيان المعد من قبل إدارة الرقابة الداخلية عن أداء الإدارة وسبل التطوير والتحسين المستمر للخدمات التي تقدمها للجهات الخاضعة للتدقيق.

لجنة الاستثمار

بالرغم من أن لجنة الاستثمار ليست من ضمن اللجان المطلوبة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع إلا أن الشركة ارتأت أهمية إدارة المحفظة الاستثمارية للشركة تحت إشرافها ووفقاً للصلاحيات المالية، وقد عقدت اللجنة خلال العام 2009 اجتماعين بتاريخ 2009/7/16 وتاريخ 2009/10/28، لمناقشة الاستثمارات المالية والرأسمالية ودراسات الجدوى المعدة من قبل فريق العمل المختص.

مدقق الحسابات الخارجي

تم تعيين شركة ديلويت أند توش للتدقيق على حسابات الشركة عن عام 2009 وفق توصية لجنة التدقيق، واعتماد الجمعية العمومية التي تم عقدها في 2009/4/5 وتشمل المهام الموكلة بمدقق الحسابات الخارجي التدقيق على القوائم المالية السنوية والفصلية بمبلغ إجمالي قدره 170 ألف درهم. وحرصت لجنة التدقيق على التأكد من استقلالية المدقق، حيث يتم استبعاد شركة ديلويت أند توش من تقديم أي خدمات أخرى للشركة.

الرقابة الداخلية

تم تأسيس إدارة الرقابة الداخلية منذ إنشاء سوق دبي المالي. وبعد تحول السوق إلى شركة مساهمة عامة تم تعديل الوضع بما يتناسب مع ضوابط الحوكمة. وتتبع إدارة الرقابة الداخلية مجلس الإدارة مباشرة من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، لتحقيق الأهداف الأساسية التالية:

1. التأكيد على دقة وسلامة التقارير المالية المعدة للاستخدام الداخلي والخارجي وتوافقها مع معايير المحاسبة الدولية.
2. سلامة الأداء الخاص بالإدارات والأقسام المختلفة.
3. التأكد من تحقق الأهداف الموضوعية بواسطة الإدارة العليا بالكفاءة المطلوبة مع الاقتصاد في النفقات.
4. التأكد من الالتزام بالقوانين والتشريعات الحاكمة للعمل في الدولة وفي سوق المال على وجه الخصوص مع الالتزام بالسياسات واللوائح الداخلية للشركة وقواعد الحوكمة.

ووضعت إدارة الرقابة الداخلية خطة التدقيق السنوية لعام 2009 استناداً إلى حجم العمليات في كل وحدة عمل تنظيمية، وإلى نتائج تقارير التدقيق السابقة ومتانة الضوابط الداخلية في الإدارة، بالإضافة إلى موارد التدقيق المتوفرة. وتم وضع الخطة بحيث تشمل جميع الإدارات وأقسامها ومؤشرات الأداء الرئيسية لها كما تم مراجعة خطة التدقيق واعتمادها من خلال لجنة التدقيق بتاريخ 2008/12/23. وقد تم خلال العام 2009 إنجاز 17 عملية مراجعة شملت الإدارة المالية والاستثمار البشري، التقاوص والتسوية والإيداع والإفصاح والإدراج. كما تم إسناد تدقيق تقنية المعلومات إلى دائرة الرقابة المالية. كما قامت الإدارة بإعداد التقارير ومناقشتها مع الجهات الخاضعة للتدقيق ومن ثم مناقشتها في اجتماعات لجنة التدقيق. وقد قامت الإدارة بالتنسيق مع المدققين الخارجيين للحسابات والجهات الرقابية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك قامت إدارة الرقابة الداخلية بتنفيذ مهام خاصة خارج نطاق خطة العمل شملت مراجعة بعض سياسات العمل والتوصية بالتعديلات اللازمة.

4. التدريب الجامعي والصيفي

من منطلق حرص الإدارة على تفعيل دور الشباب في الحياة العملية وتعريفهم بمهنة المستقبل ولدعم المجتمع في بناء وتأهيل جيل ناجح قادر على تحمل المسؤولية، فقد تم تنظيم برنامج التدريب الصيفي لعام 2009 الذي شارك فيه أكثر من 20 طالبا وطالبة تم تدريبهم في مختلف إدارات السوق وعدد من شركات الوساطة. كما تم خلال العام استيعاب 18 طالبا وطالبة من مختلف الجامعات والكليات بالدولة لإنجاز ساعات تدريب محددة ضمن برنامج التدريب العملي المقرر بالجامعات.

يشمل البرنامج التدريبي سلسلة من الدورات وورش العمل التي صممت خصيصا لتنمية قدرات الطلاب وتمكينهم من التعرف على احتياجات سوق العمل من خلال التفاعل مع خبراء ومختصين في مجال أسواق المال في الدولة، وتحقيق الاستفادة العملية مما يتم تحصيله علميا. وقد تم إضافة أسبوع تثقيفي يهدف إلى إعطاء الطلبة فكرة وافية عن أهداف ورؤية سوق دبي المالي، وطريقة عمل الأسواق المالية في الدولة، وآلية ادراج الشركات في السوق.

ويحصل الطلاب المشاركون في البرنامج التدريبي على مكافآت مالية رمزية تتراوح بين 2500 و3000 درهم، بالإضافة إلى شهادات التقدير. كما يتم توزيع استبيان في نهاية الفترة للإطلاع على رأي المتدربين ولمعرفة مدى استفادتهم من الدورة المعدة.

الإدارة المالية

تلتزم شركة سوق دبي المالي بإعداد بياناتها المالية بما ينسجم والأنظمة والقوانين المنظمة لذلك وتحرص على مواكبة تطور المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية بشكل يضمن انعكاس كافة المستجدات والتعديلات في تلك المعايير على قوائمها المالية وبما يخدم مصالح المساهمين وغيرهم من المتعاملين. والتزاما بقواعد الشفافية، فإن الشركة تفصح عن كافة البيانات المالية السنوية المدققة والمحلية المراجعة وتقدم هذه البيانات إلى كافة الجهات الرسمية المعنية وغيرها ضمن المهلة القانونية المحددة. وقد عملت الشركة خلال عام 2009 على تطوير نظامها المحاسبي بالتنسيق مع إدارة العمليات،

التميز المؤسسي

اجتازت الشركة خلال عام 2009 تدقيق الجودة لشهادة الأيزو 9001:2000 وتسعى حاليا لتطوير النظام وتطبيق معايير الجودة المحدثة الأيزو 9001:2008. وضمن هذا الإطار، عقد فريق الإدارة العليا في سوق دبي المالي خلال العام عدة اجتماعات تمحورت حول أهداف الشركة والمشاريع التطويرية ومتابعة الانجازات لتلك المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، تمت دراسة مقترحات الموظفين وتطبيق ما هو بناء منها، حيث بلغ عدد المقترحات المقدمة خلال العام 151 اقتراحا. وقد تركزت اقتراحات الموظفين حول تطوير الخدمات وتبسيط الإجراءات وتعديل السياسات.

وبالنسبة لشكاوى المستثمرين فقد استقبلت الشركة 82 شكوى سواء مقدمة مباشرة من المستثمرين أو عن طريق نظام الشكاوى الإلكتروني لحكومة دبي مقابل 89 شكوى في عام 2008. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من تلك الشكاوى تخص مكاتب الوساطة. وقد تم تحويل تلك الشكاوى للمختصين من الإدارات المختلفة لمعالجتها، حيث تم البت في 65 شكوى خلال عام 2009. ويذكر أن مكتب الشكاوى يتابع سرعة البت في أي شكوى تصل إلى السوق خلال فترة لا تتجاوز أسبوعا واحدا ما لم تكن هناك أسباب قاهرة تجعل بعضها يمتد لفترة أطول حسب طبيعتها.

الاستثمار البشري

حققت إدارة الاستثمار البشري أداء مميزا وإنجازات ملفتة خلال العام 2009 سواء على صعيد تطوير ومتابعة أداء العاملين أو توفير فرص التدريب لهم، مع التركيز بصورة خاصة على مواكبة جهود توظيف الوظائف، وتوفير فرص التدريب للطلاب. وفيما يلي استعراض لأبرز إنجازات الإدارة خلال العام 2009.

1. التدريب والتطوير

استمرت شركة سوق دبي المالي في منهجية تطوير القوى العاملة للسوق، من خلال التدريب الهادف لرفع كفاءتهم. وقد تم في عام 2009 انجاز 1300 ساعة تدريبية استفاد منها 54 موظفاً من خلال أكثر من 30 دورة تدريبية وورشة عمل أو مؤتمر داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ولعل من أبرز البرامج التدريبية المقدمة خلال عام 2009، برنامج تأهيل موظفي مراكز الاتصال المحترفين الذي طور من أداء الموظفين في مركز الاتصال، حيث زادت نسبة المكالمات المستلمة بصورة ملحوظة لتسجل أعلى مستوياتها عند 98.4%.

2. التعيين

ساعد تعديل الهيكل التنظيمي في توفير فرص عمل جديدة في سوق دبي المالي، وذلك بخلاف الحال في العديد من المؤسسات داخل الدولة والتي سعت خلال عام 2009 إلى تقليص حجم العمالة فيها. وتبعاً لذلك فقد زاد عدد العاملين في سوق دبي المالي بنسبة 5% خلال العام 2009، حيث تم استقطاب عدد من الموظفين المتميزين من ذوي الكفاءة والخبرة في الأسواق المالية لتمكين سوق دبي المالي من المحافظة على مكانته كأحد الأسواق المالية الرائدة في المنطقة.

3. التوطين

يمتاز سوق دبي المالي ببيئة عمل جذابة للأيدي العاملة من أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت نسبة التوطين حوالي 72% وهي من أعلى المعدلات التي تسعى المؤسسات العاملة بالدولة إلى تحقيقها.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2009

3. تلقي المعلومات حول الاستثمارات الجديدة للسوق، والمعلومات اللازمة للحكم على شرعيتها تمهيدا لعرضها على الهيئة لتقرير الحكم الشرعي تجاهها.
4. القيام بكل ما تحتاجه الاستثمارات الجديدة للسوق من هيكلة وتوثيق والحصول على موافقة الهيئة الشرعية قبل الشروع في تنفيذها.
5. تقديم الخدمات الاستشارية للشركات المدرجة في السوق والجهات الأخرى التي ترغب في الاستفادة من تلك الخدمات في مجالات التحول للتمويل الإسلامي، واستخدام أدواته ومنتجاته، وغيرها، تحت إشراف الهيئة الشرعية.

تطوير السوق

حرصت شركة سوق دبي المالي على تنفيذ سلسلة من المبادرات التفاعلية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية لسوق دبي المالي والمتمثلة في تطوير سوق الأوراق المالية وتعميقه. وقد استهدفت هذه المبادرات مختلف أطراف السوق بما في ذلك الشركات المدرجة في السوق والشركات المحتمل إدراجها، وشركات الاستشارات المالية والعاملون في قطاع الأسواق المالية محليا وعالميا. وفيما يلي أبرز هذه المبادرات:

أولا: في مجال تطوير وتنمية السوق

تنفيذا لإستراتيجية السوق لتنمية أحجام التداول على المدى المتوسط والبعيد، كثفت الشركة جهودها الرامية إلى زيادة عدد الأوراق المالية المدرجة وإلى استقطاب المزيد من المستثمرين للتعامل بالأوراق المدرجة في السوق من جهة ثانية. ومن أبرز المنجزات في هذا المجال:

1. إدراج أربع أوراق مالية جديدة، اثنتان منها تمثل أسهم شركة دريك أند سكل انترناشيونال الإماراتية وأسهم شركة هيتس تيليكوم الكويتية، بينما تمثل الورقتان الأخريان سندات دين محلية. وبينما يشكل الإصدار الأولي لأسهم شركة دريك أند سكل انترناشيونال، العاملة في مجال أعمال المقاولات والخدمات الهندسية والتي تأسست في الإمارات العربية المتحدة في العام 1966، إضافة نوعية لقطاع العقارات والإنشاءات في السوق، فإن الإدراج المزدوج لأسهم شركة هيتس تيليكوم الكويتية يعزز قطاع الاتصالات في سوق دبي المالي، حيث تعد شركة هيتس تيليكوم أول شركة اتصالات غير إماراتية تدرج في السوق. وبذلك فقد وصل إجمالي عدد الأوراق المالية المدرجة في السوق إلى 88 ورقة مالية تشمل 66 شركة مساهمة عامة. وقد ارتفع عدد الشركات الكويتية المدرجة في سوق دبي المالي إلى 17 شركة، الأمر الذي يعزز المكانة الرائدة للسوق باعتباره السوق المفضل على المستوى الإقليمي.
2. تواصلت جهود سوق دبي المالي الدؤوبة لتشجيع الإصدارات الأولية للأسهم خلال العام 2009. وضمن هذا الإطار باشر فريق الإدراج في السوق بإعداد دراسة مكثفة حول قطاع الإصدارات الأولية بالتعاون مع مستشارين مستقلين في مجال البحوث. ويسعى سوق دبي المالي للاستفادة من سوق الإصدارات الأولية في المرحلة المقبلة، ولهذا الغرض فقد شملت الدراسة ما يزيد على 500 شركة في الإمارات بهدف تحديد الشركات المائة الأولى المرشحة لطرح إصدارات أولية. ومن المقرر الانتهاء من هذه الدراسة الشاملة في العام الحالي وإعداد خطة تسويق بناء على نتائجها في العام 2011.
3. واصل سوق دبي المالي جهوده الهادفة إلى تعريف المستثمرين بالفرص الاستثمارية المتاحة في السوق. ويعد «مؤتمر بورصة دبي العالمي للمستثمرين في نيويورك» الحدث الأبرز ضمن جهود سوق دبي المالي في هذا الصدد خلال العام، وقد شمل هذا الحدث لأول مرة مشاركة شركات مدرجة في بورصة ناسداك دبي. وقد تم خلال المؤتمر تنظيم ما يزيد على 273 اجتماعا بين 116 من مدراء الصناديق الاستثمارية والمستثمرين المؤسساتيين في نيويورك من جهة وممثلي 15 شركة مدرجة في سوق دبي المالي وبورصة ناسداك دبي من جهة أخرى. وعلاوة على تنظيم هذا المؤتمر فقد شاركت الشركة بالتعاون والتنسيق مع عدد من الشركات المدرجة في السوق في عدد من مؤتمرات المستثمرين التي نظمتها كبريات شركات

وعلى زيادة إحكام نظم الرقابة المالية على النفقات بهدف تخفيض هذه النفقات وزيادة كفاءتها. كما نفذت الشركة العديد من الدراسات المالية المهنية المتخصصة بالاعتماد على الكفاءات الداخلية لتطوير نظم التقارير الإدارية وتقارير الاستثمارات بما يساعد الإدارة العليا على اتخاذ القرارات، وبما يضمن الإدارة الفعالة للتدفقات النقدية وتحقيق الاستغلال الأمثل للنقدية ومواجهة التزامات التوزيعات النقدية للمساهمين والموردين. وقد نجحت الشركة في تنظيم عملية توزيع الأرباح النقدية للمساهمين خلال عام 2009 في الوقت المحدد

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال عام 2009 بإصدار الترجمة باللغة الانجليزية لمعيار تملك وتداول الأسهم. واستمررا لنفس المنهج الذي اتبعته الهيئة في إعداد معيار تملك وتداول الأسهم، واصلت النظر في القضايا المتصلة بوضع معيار لملك وتداول الصكوك، والمتوقع إصداره خلال عام 2010 في صيغته النهائية، بعد وضعه أمام جلسة استماع خاصة.

وخلال العام، قامت الهيئة بإمداد السوق بقوائم الشركات المتوافقة مع الشريعة، وفقا لآخر قوائم مالية متاحة، في نهاية كل ربع سنة. كما قامت بمتابعة أنشطة السوق وتقييمها من الناحية الشرعية، وتقديم الفتاوى في الموضوعات التي تعرض عليها.

وبهدف تنظيم وتسهيل أعمالها، طلبت الهيئة من إدارة السوق تأسيس وحدة مستقلة مساندة للهيئة داخل السوق. ويقترح أن تضم الوحدة المقترحة، والتي تعمل تحت إشراف العضو التنفيذي للهيئة، متخصصا قانونيا ومحللا ماليا ومراقبا شرعيا. وتختص الوحدة بالأمور التالية:

1. تلقي المعلومات حول الشركات المدرجة في السوق، وتطبيق المعايير التي تقرها الهيئة الشرعية للحكم على شرعية تملك وتداول أسهمها،
2. تلقي طلبات الفتوى من السوق واستكمال

ويسعى سوق دبي المالي في إطار جهود تعزيز السيولة وزيادة أحجام التداول، إلى إدراج أدوات مالية جديدة، ومنها صناديق استثمار متداولة (ETFs) حيث تم البدء بخطوات إدراج أول صندوق استثمار في السوق من خلال التنسيق مع عدة جهات وعقد سلسلة اجتماعات معهم، وكذلك مع هيئة الأوراق المالية لتسهيل عملية الإدراج. كما قدم السوق إلى هيئة الأوراق المالية مقترح مشروع للتداول في حقوق الاكتتاب وذلك بعد إعداد دراسة شاملة عن هذا الموضوع واعتمادها من إدارة السوق. وتبعت أهمية تداول حقوق الاكتتاب في المحافظة على حقوق المساهمين، خصوصاً الذين لا يرغبون باستخدام حقهم في الاكتتاب أو الذين لا تتوفر لديهم السيولة الكافية لاستخدام هذا الحق، إذ يمكن توفير سيولة لهذه الفئة من المستثمرين من خلال بيع حقهم في الاكتتاب جزئياً أو كلياً لآخرين يرغبون بالاكتتاب بأسهم زيادة رأس المال. من جانب آخر يؤدي السماح بتداول حقوق الاكتتاب في السوق إلى زيادة أحجام التداول وتعزيز السيولة فيه وإيجاد مصدر دخل جديد.

وفي مجال التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية استمر السوق بتزويد هذه المؤسسات بالبيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط السوق بشكل دوري ومنها صندوق النقد العربي ومركز دبي للإحصاء. كما تم تحويل مطبوعات السوق للبيئة الإلكترونية وتشمل هذه المطبوعات دليل الشركات والنشرات الشهرية والفصلية والسنوية.

كما واصل السوق خلال عام 2009 تنظيم المسابقة السنوية للأسهم المخصصة للطلاب، والتي تعد من المبادرات والبرامج التي ينفذها السوق بشكل سنوي بما يعكس التزامه بالمسؤولية الاجتماعية وحرصه الشديد على تطوير قدرات ومهارات الأجيال الجديدة. وقد استقطبت المسابقة في دوراتها السبع الماضية 10000 طالب وطالبة يمثلون 40 مؤسسة تعليمية مختلفة. وقد شهدت مسابقة الأسهم في 2009 إضافة نوعية جديدة تمثلت في تنظيم ثلاث ورش عمل تناولت موضوع التحليل الفني للأسهم بالتعاون مع شركة «ماك شرف» للأوراق المالية، وقد استقطبت هذه الورش ما يزيد على 1000 طالب وطالبة.

الخدمات المالية. ويعتزم سوق دبي المالي مواصلة تنظيم المزيد من المؤتمرات التعريفية على المستويين الإقليمي والعالمي في العام 2010، وذلك استناداً إلى النجاح الكبير الذي حققته المؤتمرات السابقة، وفي إطار التزام سوق دبي المالي بتعزيز العلاقة بين الشركات المدرجة والمستثمرين.

ثانياً: في مجال تطوير أفضل الممارسات التنظيمية

في إطار إستراتيجية سوق دبي المالي ودوره الريادي في اعتماد مختلف أطراف السوق لأفضل الممارسات، واصلت دائرة تطوير السوق في العام 2009 تطوير أدوات ومبادرات لدعم الشركات المدرجة والمحتمل إدراجها إضافة إلى المستثمرين والوسطاء. ومن أبرز ما تم إنجازه في هذا المجال:

1. تم إعداد دليل «التحول إلى مساهمة عامة» وهو يشرح الخطوات المتعلقة بالتحول إلى شركة مساهمة عامة بصورة تفصيلية وذلك بهدف توفير المزيد من الشفافية والوضوح للشركات الراغبة في التحول إلى مساهمة عامة. ويشمل هذا الدليل مختلف الجوانب الرئيسية المتعلقة بالتحول إلى مساهمة عامة خطوة بخطوة، وبصورة عملية الأمر الذي يميزه عن الإصدارات السابقة. وقد لقي الدليل اهتماماً كبيراً من الشركات العاملة في مجال استشارات الأسواق المالية، حيث تم تقديمه في ندوة خاصة بحضور ممثلي ما يزيد على 60 شركة من الشركات الاستشارية الرائدة ومصارف الاستثمار وشركات المحاسبة والتدقيق.
2. نظم سوق دبي المالي خلال العام 2009 ورشة عمل تعليمية للشركات المدرجة الساعية إلى تطوير علاقات المستثمرين، وقد استقطبت تلك الورشة ما يزيد على 80 من كبار مسؤولي الشركات المدرجة في السوق. ويجري التخطيط لتنظيم المزيد من ورش العمل في العام 2010 ومنها ورشة عمل خاصة بقطاع حوكمة الشركات.
3. بادر سوق دبي المالي خلال العام 2009 بإقامة علاقات شراكة وثيقة مع العديد من المؤسسات بهدف دعم جهود تطبيق أفضل الممارسات بين مختلف أطراف السوق. وأصبح سوق دبي المالي البورصة الأولى التي توقع مذكرة تفاهم مع كل من معهد حوكمة الشركات «حوكمة»، وجمعية الشرق الأوسط لعلاقات المستثمرين. واستهدفت هاتان المبادرتان تنظيم برامج تسويقية وتعليمية مشتركة للشركات المدرجة في السوق.

ثالثاً: تعزيز وترسيخ قواعد الإفصاح والشفافية

واصل سوق دبي المالي إستراتيجيته الرامية إلى تبني أفضل أساليب الإفصاح على المستوى العالمي، الأمر الذي أسهم في الوصول إلى مستوى قياسي بلغ 1805 إفصاحات خلال العام 2009 بزيادة سنوية نسبتها 30%. وقد حقق السوق معدل التزام بالإفصاح بالنسبة للشركات المدرجة عن بياناتها المالية الفصلية والسنوية في الموعد الزمني المحدد نسبته 100%. وبهدف تعزيز مستويات الشفافية بين الشركات المدرجة في السوق، بادر سوق دبي المالي بالعمل على إعداد دراسة معمقة لتحديد أفضل أدوات الإفصاح بما يتواءم مع احتياجات الشركات المدرجة. ونتيجة لذلك، فقد بدأ سوق دبي المالي في اتخاذ الخطوات الأولى لتحويل نظام الإفصاح إلى بيئة إلكترونية حيث يتوقع اكتماله في العام 2010.

تطوير المنتجات

في إطار السعي المستمر لنشر الوعي الاستثماري بين فئات المتعاملين، وترسيخاً لمبدأ الشفافية والإفصاح، واصلت دائرة تطوير المنتجات خلال عام 2009 إصدار التقارير الدورية المتعلقة بنشاط التداول في السوق وأداء الشركات المساهمة العامة المدرجة فيه. وقد أصدر السوق خلال هذا العام دليل الشركات المساهمة العامة والذي يحتوي على معلومات هامة عن الشركات المدرجة في السوق تتمثل في الأغراض الرئيسية للشركات وعدد مساهميها وجنسياتهم ومستشاريهم القانونيين ومدققي الحسابات، بالإضافة إلى البيانات المالية لهذه الشركات للسنوات الأربع الأخيرة والتي تشمل حقوق المساهمين والأصول والخصوم والربحية والتدفقات المالية إضافة إلى أهم النسب والمؤشرات المالية.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2009

للمستثمر الحصول على معلومات دقيقة ومتنوعة وفورية وبيانات محدثة عن أرصدة الحسابات من الأوراق المالية وحركتها لدى سوق دبي المالي. ويتيح النظام أيضا تقديم الطلبات الكترونيا للخدمات التي توفرها دائرة التقاص والتسوية والإيداع، حيث سيقوم المستثمر بإعداد اسم ورقم مستخدم خاص به للدخول إلى خدمات المقاصة الإلكترونية التي توفر خدمة التقارير الإلكترونية وخدمة النماذج الإلكترونية.

وعلاوة على ذلك، لقد تم إعداد دليل مستخدم لنظام المقاصة الإلكتروني يلبي حاجة الشركات المدرجة وبنوك الوصاية. ويحتوي هذا الدليل على جميع الإجراءات وخطوات العمل المتعلقة بالشركات المدرجة وبنوك الوصاية. كما تم توقيع اتفاقية مع جميع الأوصياء في السوق بهدف تسهيل وتسريع عملية استخراج أرقام المستثمر "Nin Number Operation" لعملاء الأوصياء المرخصين في سوق دبي المالي.

رقابة السوق

تم خلال عام 2009 تدشين نظام التداول المتطور الجديد «اكستريم» والذي يعد أحد أفضل أنظمة التداول المستخدمة في أسواق المال العالمية ليمثل هذا النظام نقلة جديدة ضمن مسيرة التحديث والتطوير التي ينتهجها السوق ليصبح بذلك أول سوق إقليمي في منطقة الخليج يستخدم هذا النظام. ومن مميزات النظام الجديد الكفاءة العالية والدقة الفائقة حيث يتيح تنفيذ 50 صفقة في الثانية الواحدة بفعالية وسهولة. وقد بلغت عمليات الاختبار المتوالية للنظام أكثر من 62 جلسة اختبار تجريبية للتأكد من جاهزيته الكاملة ومن جاهزية الوسطاء من خلال تدريبهم على التعامل مع هذا النظام المتطور وإلمامهم بخصائصه وتطبيقاته لضمان سلاسة التعاملات مع العملاء من حيث استلام وتنفيذ أوامر التداول. ويبين الجدول أدناه بعض مميزات النظام الرئيسية.

وبالإضافة إلى كفاءته العالية، يتميز نظام التداول الجديد بالشفافية العالية حيث يتيح للمتعاملين متابعة الأسعار المعلقة خلال جلسة ما قبل الافتتاح، والتي تعكس الأسعار الفعلية المقدمة من جانب البائعين والمشتريين وليس المتوسطات السعرية. ويعرض النظام جميع الأوامر المدخلة من خلال المتعاملين (عمق السوق) كما يتسم بالفعالية والمرونة في تنفيذ الأوامر. وبالإضافة إلى ذلك يتيح نظام اكستريم تداول أدوات مالية جديدة مثل صناديق تداول المؤشرات ETFs وغيرها.

البند	الميزة/السعة
عدد الأوامر في الجلسة الواحدة	500,000 أمر (150 أمر في الثانية الواحدة)
عدد الصفقات في الجلسة الواحدة	250,000 صفقة (50 صفقة في الثانية الواحدة)
عدد المؤشرات	تعريف لأكثر من 100 مؤشر
خطوط ربط (MDF)	200 خط
خطوط ربط (FIX)	200 خط

وقد نظم السوق على عدة مراحل دورات تدريبية لما يزيد على 200 من مدراء التداول وغيرهم من ممثلي الوسطاء يمثلون 98 شركة وساطة مخصصة في السوق. كما تم أيضا تدريب عناصر رئيسية في كل شركة، وتنظيم جلسات مفتوحة مع العاملين في مكاتب الوساطة للرد على مختلف استفساراتهم. بالإضافة إلى ذلك قام السوق بإصدار وتوزيع كتيبات عبارة عن دليل للمستخدم على النظام.

وفيما يتعلق بالتداول الإلكتروني فقد تم تطبيق شامل لنظام التداول الإلكتروني لشركات الوساطة عن طريق إصدار تعميم رقم (12) لسنة 2008. ويبين الجدول التالي إجمالي التداولات التي تمت عبر النظام الإلكتروني خلال عامي 2008 و 2009:

وفي الإطار نفسه تمت الموافقة على تنفيذ مشروع «بورستي» التعليمي والذي يستهدف إيجاد جيل جديد يتمتع بدرجة عالية من الوعي والمعرفة بقطاع الخدمات المالية والاستثمار. ويرتكز المشروع على فتح قاعة تداول تعليمية في كلية تقنية طلاب دبي وإعداد قرص مدمج (CD) تعليمي عن البورصة بالإضافة إلى إعداد ورش عمل وندوات متخصصة، وفتح الباب للزيارات الخارجية التعليمية للسوق.

كما تم عقد عدة اجتماعات مع المستثمرين في قاعة التداول تركزت حول سبل تطوير العلاقة ما بين السوق والمستثمرين والاستماع إلى مطالبهم وخاصة تلك المتعلقة بنظام التداول الجديد وشاشات عرض الأسعار. وقد تمت الاستجابة لهذه الطلبات بالتعاون مع الإدارات الأخرى.

التقاص والتسوية والإيداع

بلغ عدد معاملات التقاص والتسوية والإيداع التي نفذت في السوق خلال عام 2009 نحو 86 ألف معاملة. وبلغت الرسوم المحصلة للسوق من هذه المعاملات نحو 9.8 مليون درهم مقارنة مع 28.7 مليون درهم خلال العام الماضي. ويبين الجدول التالي أعداد المعاملات التي تمت في سوق دبي المالي حسب النوع.

نوع المعاملة	عدد المعاملات
التحويلات العائلية	6,530
التحويلات الإرثية	793
تحويلات أخرى	2,428
الرهن البنكي	147
غرامات مكاتب الوسطاء	92
تعديل الصفقة بعد التداول	89
كشف رصيد الأوراق المالية	3,263
معاملات أخرى	72,653
المجموع	85,995

ومن جانب آخر، وفي إطار سعيها نحو تقديم خدمات متميزة للمستثمرين، تابعت دائرة التقاص والتسوية والإيداع خلال عام 2009 تطوير خدماتها المقدمة للمتعاملين ومن أهمها تطوير خدمة التقارير الإلكترونية، حيث تم إعداد نظام جديد ينتج

2009		2008		
(%)	قيمة التداول (مليار درهم)	(%)	قيمة التداول (مليار درهم)	
67.4%	117.1	49.8%	152.0	إجمالي قيمة الشراء
70.7%	122.6	53.1%	162.2	إجمالي قيمة البيع
	173.5		305.2	إجمالي قيمة التداول

المتابعة والتحري

يعتبر تدشين نظام المتابعة والتحري الجديد «سمارتس» من أبرز إنجازات القسم خلال عام 2009 والذي يعد أحد أفضل أنظمة المتابعة والتحري المستخدمة في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك بورصة لندن، ويورونكست باريس، ومركز دبي المالي العالمي وغيرها. ويتيح النظام الجديد المراقبة الآلية للتداول حيث يزود المستخدمين لهذا النظام بتبويضات وبيانات مخصصة لكشف أي تلاعب ممكن والإبلاغ عنها للمستخدم ليمثل هذا النظام نقلة جديدة ضمن مسيرة التحديث والتطوير التي ينتهجها السوق لتلبية وتحقيق سوق فعال وعادل من حيث الشفافية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لخدمة وضمان حقوق المتعاملين بكفاءة عبر مراقبة ومنع التلاعب والعمليات المشبوهة أثناء جلسة التداول في السوق. ويساهم «سمارتس» في تنظيم عملية متابعة وتحليل البيانات الخاصة بالتلاعبات ورفع تقارير عنها بصفة دورية إلى الإدارة والمباشرة بالإجراءات والقرارات التابعة بالتنسيق مع هيئة الأوراق المالية والسلع. هذا وقد تم خلال العام البت بصورة نهائية في 92% من إجمالي الشكاوي الواردة للسوق مما يدل على فاعلية التواصل مع العملاء من حيث المتابعة والرد على شكاواهم وأخذ آرائهم وملاحظاتهم بعين الاعتبار.

شؤون الوسطاء

بلغ عدد الدورات التدريبية والندوات التثقيفية المنعقدة لممثلي الوسطاء بالتعاون مع أكاديمية «ناسداك دبي» أكثر من 19 دورة تناولت مختلف المجالات والمفاهيم الخاصة بسوق المال. وقد اشتملت الدورات على مواضيع عدة منها إدارة المخاطر، مشتقات الأسهم، التحليل المالي، وغيرها من الدورات التي تخولهم استيعاب منهجية عمل السوق بمختلف الشرائح ضمن القوانين واللوائح المعتمدة في تقديم أفضل الخدمات للعملاء من حيث عدالة وسلامة عمليات التداول.

من جانب آخر، تم اعتماد 52 وسيطا في السوق بموجب أنظمة ولوائح وقواعد سلوك مقرر من أصل 127 اختبارا تأهليا للوسطاء وإتمام مقابلات شخصية مع المرشحين للتأهيل لممارسة أعمال الوساطة والتحقق من استيعابهم الفني والمهني بما يخولهم استخدام الأنظمة والبرامج المطبقة في سوق دبي المالي وضمان سلامة عمليات التداول وضمان حقوق المستثمرين، كونهم حلقة الوصل بين السوق والعميل.

يعتبر "دليل التحول إلى مساهمة عامة" الذي تم إطلاقه في يونيو 2009، أحد مبادرات سوق دبي المالي الرئيسية. وهو دليل متكامل يحدد بالتفصيل الخطوات التي يتعين اتخاذها من قبل الشركات الراغبة في التحول إلى مساهمة عامة. كما يبرز فوائد ذلك التحول مع استعراض عدد من التجارب الناجحة.

دليل التحول إلى مساهمة عامة



أداء سوق دبي المالي خلال عام 2009

اتصف أداء الأسواق المالية خلال عام 2009 بالتذبذب صعوداً وهبوطاً على مستوى العالم، سواء من حيث اتجاه أسعار الأسهم أو من حيث أحجام وقيم التداول.

ويعود السبب في ذلك إلى انتشار تداعيات الأزمة المالية العالمية وعدم وضوح الرؤية حول مدى الأضرار الحقيقية التي لحقت بالاقتصاد العالمي جراء تلك الأزمة، وبالتالي عدم بناء تصورات مدعمة بخصوص مستقبل النمو الاقتصادي في الغالبية العظمى من دول العالم.

ووسط هذه الأجواء من الغموض وتزايد ظروف عدم التأكد، تمكن سوق دبي المالي من التكيف والتفاعل مع تداعيات الأزمة بمرونة وكفاءة عاليتين، الأمر الذي مكّنه من استعادة ثقة المستثمرين والمحافظة على مكانته المرموقة بين الأسواق المالية الإقليمية والدولية. وفيما يلي عرض موجز لأداء السوق خلال عام 2009.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي

الاستراتيجية والهدف

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

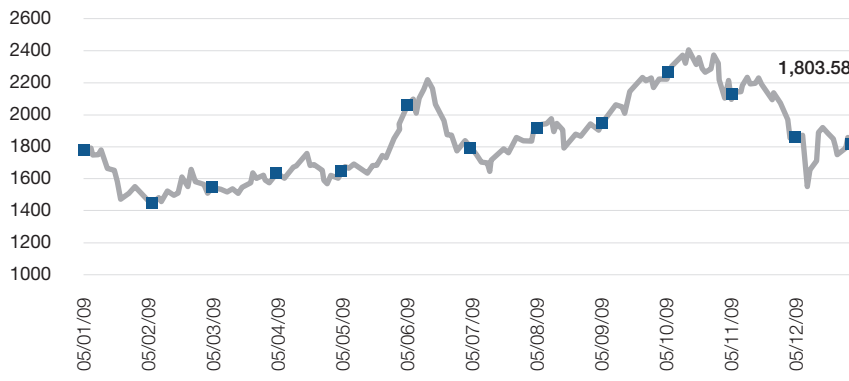
إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2009

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2009

البيانات المالية

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2009

تطور المؤشر العام لسوق دبي المالي خلال عام 2009



المؤشر العام

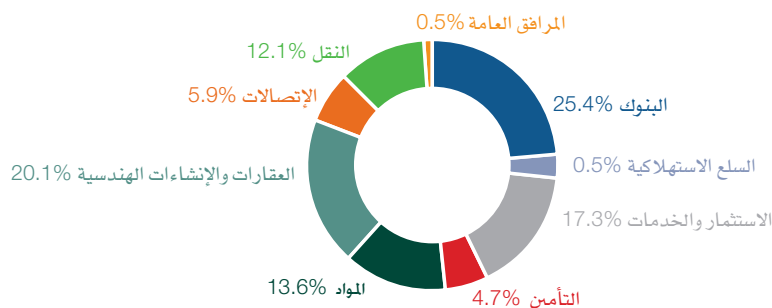
سجل مؤشر سوق دبي المالي في نهاية عام 2009 ارتفاعاً نسبته 10.2% ليبلغ 1804 نقاط مقابل 1636 نقطة في نهاية العام الماضي. ويجدر الذكر هنا أن نسبة النمو هذه لا تعكس الصورة الكاملة لحقيقة التطورات التي شهدتها المؤشر العام لسوق دبي المالي على مدى العام 2009، حيث حقق المؤشر في بعض الأوقات من العام مكاسب تفوق معدل النمو المذكور أعلاه بكثير. فبعد انخفاض المؤشر في بداية العام ليصل حده الأدنى عند مستوى 1433.14 نقطة في الخامس من فبراير بدأ مساره التصاعدي، والذي استمر رغم تعرضه لبعض الانتكاسات بين الحين والآخر حتى يوم 14 أكتوبر عندما بلغ حده الأقصى عند مستوى 2373.37 نقطة مسجلاً بذلك زيادة نسبتها 45% عن مستواه في نهاية عام 2008. وقد وضعت هذه الزيادة الكبيرة سوق دبي المالي ضمن قائمة الأسواق الخمس الرئيسية الأفضل أداءً على المستوى العالمي آنذاك، قبل أن يفقد المؤشر كثيراً من مكاسبه نتيجة التطورات غير المواتية في أواخر العام. وعلى صعيد التغيرات اليومية فقد سجل المؤشر بتاريخ 14 ديسمبر الارتفاع الأعلى خلال السنة وبواقع 10.4%، في حين كان الانخفاض الأكثر حدة بتاريخ 30 نوفمبر عندما سجل المؤشر العام انخفاضاً نسبته 7.3%.

الشركات التي سجلت أسعار أسهمها أكبر ارتفاع و انخفاض

الشركات الخمس الأكبر ارتفاعاً خلال عام 2009			
الشركة	2009	2008	نسبة التغير
غلفا للمياه المعدنية	5.60	2.21	153.4%
أرامكس	1.57	0.87	80.5%
إعمار العقارية	3.86	2.26	70.8%
المشروعات الكبرى العقارية	1.70	1.00	70.0%
دار التكافل	1.68	0.99	69.7%
الشركات الخمس الأكبر تراجعاً خلال عام 2009			
الشركة	2009	2008	نسبة التغير
بيت التمويل الخليجي	1.07	13.90	-92.3%
بيت الاستثمار العالمي	1.25	7.23	-82.7%
المدينة للتمويل والاستثمار	0.99	5.41	-81.7%
الخليجية للاستثمارات العامة	1.10	5.45	-79.8%
بنك المشرق	91.00	263.77	-65.5%

وقد سجلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق دبي المالي تراجعاً نسبته 8.4% خلال العام 2009 لتصل إلى 213.4 مليار درهم مقابل 232.9 مليار درهم في نهاية العام 2008. ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع القيمة السوقية للشركات غير الإماراتية المدرجة في السوق.

مساهمة القطاعات في القيمة السوقية



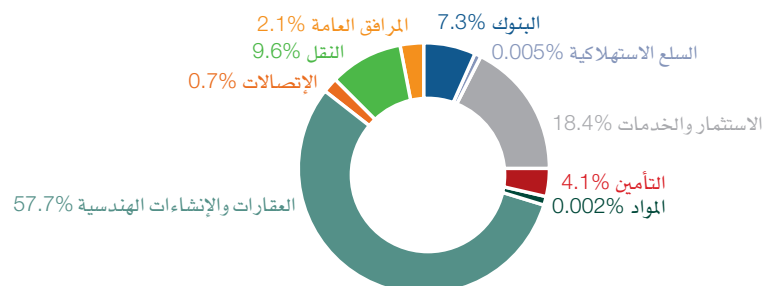
وبالنظر إلى أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق دبي المالي، يلاحظ أن التباين في اتجاهاتها خلال عام 2009 كان شاسعاً، حيث تراوح التغير في أسعار أسهم تلك الشركات بين زيادة نسبتها 153.4% في سعر سهم شركة غلفا للمياه المعدنية وتراجع نسبته 92.3% في سعر سهم شركة بيت التمويل الخليجي. ويبين الجدول المقابل الشركات الخمس التي سجلت أسعار أسهمها أكبر ارتفاع وتلك التي سجلت أسهمها أكبر انخفاض خلال عام 2009.

قيمة الأسهم المتداولة

بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2009، حوالي 173.5 مليار درهم مقارنة مع 305.2 مليار درهم خلال العام الماضي، أي بانخفاض نسبته 43.2%. وقد انخفض المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة من 1.2 مليار درهم خلال عام 2008 إلى 694 مليون درهم خلال عام 2009. ويجدر التنويه هنا إلى أن هذا الانخفاض في قيمة الأسهم المتداولة لم يكن نتيجة لعزوف المتعاملين عن التداول بالأسهم كما قد يتبادر إلى ذهن البعض في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وإنما يعود أساساً إلى انخفاض متوسط أسعار الأسهم خلال عام 2009 بالمقارنة مع متوسطها خلال العام السابق. ودليل ذلك أن عدد الأسهم المتداولة ارتفع خلال عام 2009 بما نسبته 45% عن عددها في العام السابق.

وعلى المستوى القطاعي، يلاحظ أن قطاع العقارات والإنشاءات الهندسية قد استحوذ على الجزء الأكبر من التداول في السوق خلال عام 2009، حيث شكلت قيمة الأسهم المتداولة من هذا القطاع ما نسبته 58% من إجمالي تداولات السوق، تلاه في المركز الثاني قطاع الاستثمار والخدمات المالية بنسبة 18%، ثم قطاع النقل وقطاع البنوك بنسبة 10% و7% على التوالي.

قيمة التداول مصنفة قطاعياً



كما بلغت قيمة التداولات لأسهم الشركات الخمس الأكثر تداولاً في السوق نحو 118.6 مليار درهم بما يوازي نحو 70% من إجمالي تداولات السوق. وجاءت شركة إعمار العقارية في مقدمة هذه الشركات بنسبة 27.6%، ثم شركة أرابتك وشركة سوق دبي المالي بنسبة 15.8% و 14% على التوالي. من جانب آخر بلغ عدد الأسهم المتداولة للشركات الخمس الأكثر تداولاً في السوق نحو 63 مليار سهم أو ما يزيد عن 55% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في السوق خلال عام 2009. وجاءت شركة سوق دبي المالي في المقدمة من حيث عدد الأسهم المتداولة حيث شكلت أسهمها ما نسبته 13% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في السوق تلتها أسهم شركة إعمار العقارية بنسبة 12.9% ثم شركتا أرابتك ودريك أند سكل بنسبة 10.9% لكل منهما.

الشركات الخمس الأكثر تداولاً من حيث القيمة وعدد الأسهم

حسب القيمة			حسب عدد الأسهم		
الشركة	قيمة التداول (مليون درهم)	النسبة من الإجمالي (%)	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	النسبة من الإجمالي (%)	الشركة
إعمار	47,839	27.6%	14,444	13.0%	سوق دبي المالي
أرابتك	27,375	15.8%	14,259	12.9%	إعمار
سوق دبي المالي	24,281	14.0%	12,023	10.9%	أرابتك
دريك أند سكل	10,749	6.2%	12,009	10.9%	دريك أند سكل
العربية للطيران	8,397	4.8%	10,307	9.3%	ديار

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2009

قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الأسهم العربية الرئيسة (مليون دولار أمريكي)

السوق	2008	2009	نسبة التغير	النسبة إلى الإجمالي
سوق الأسهم السعودي	548,786	404,026	-26.4%	60.3%
سوق الكويت للأوراق المالية	134,310	79,349	-40.9%	11.8%
بورصة القاهرة	96,879	75,931	-21.6%	11.3%
سوق دبي المالي	82,935	47,149	-43.2%	7.0%
بورصة الدوحة	48,207	25,283	-47.6%	3.8%
سوق أبوظبي للأوراق المالية	62,997	18,931	-70.0%	2.8%
بورصة عمان	27,116	13,403	-50.6%	2.0%
سوق مسقط للأوراق المالية	8,710	5,948	-31.7%	0.9%
سوق البحرين للأوراق المالية	2,062	474	-77.0%	0.1%
المجموع	1,012,002	670,494	-33.8%	100.0%

مقارنة مع الأسواق المالية العربية

سجلت الأسواق المالية في دول الخليج العربي وبورصتي عمان والقاهرة خلال عام 2009 انخفاضا نسبته 33.8% في قيمة الأسهم المتداولة عن مستواها في العام السابق. فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة في هذه الأسواق مجتمعة حوالي 670.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2009، مقابل 1012 مليار دولار أمريكي في عام 2008. ومع أن التراجع في قيمة الأسهم المتداولة شمل جميع هذه الأسواق بدون استثناء، إلا أن التراجع الأكثر حدة كان في سوق البحرين للأوراق المالية الذي انخفضت قيمة الأسهم المتداولة فيه بنسبة 77%، تلاه انخفاض قيمة الأسهم المتداولة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 70%. وبينما كان الانخفاض الأقل حدة في قيمة الأسهم المتداولة في بورصة القاهرة بنسبة 26.4% جاء سوق دبي المالي في المرتبة الخامسة، وهي المرتبة المتوسطة بين الأسواق الإقليمية التسعة، حيث انخفضت قيمة الأسهم المتداولة فيه بنسبة 43.2%. وقد استحوذ سوق الأسهم السعودي على النصيب الأكبر من التداولات من بين الأسواق العربية وذلك بواقع 60.3% تلاه في المرتبة الثانية سوق الكويت للأوراق المالية، في حين احتل سوق دبي المالي المركز الرابع بنسبة 7% من إجمالي التداولات واستحوذ سوقا البحرين ومسقط على نسب ضئيلة من أحجام التداول.

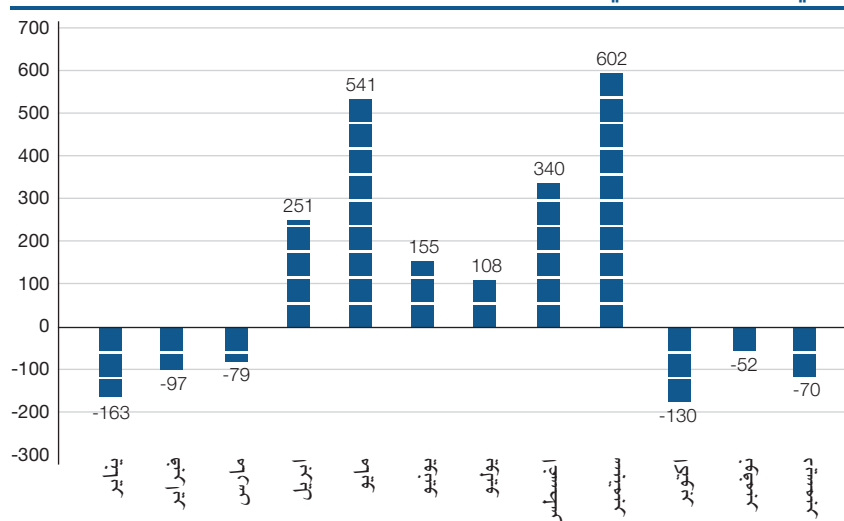
الاستثمار الأجنبي

بلغت قيمة مشتريات غير الإماراتيين من الأسهم في سوق دبي المالي خلال عام 2009 نحو 69.9 مليار درهم لتشكل ما نسبته 40.3% من إجمالي قيمة التداول. وفي المقابل بلغت قيمة مبيعاتهم من الأسهم خلال نفس الفترة نحو 68.5 مليار درهم لتشكل ما نسبته 39.5% من إجمالي قيمة التداول. ونتيجة لذلك، فقد بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى السوق خلال عام 2009 نحو 1.4 مليار درهم مقابل استثمارات أجنبية تجاوزت قيمتها 6 مليارات درهم خرجت من السوق خلال عام 2008. وقد احتل الأردنيون المرتبة الأولى بين الجنسيات المختلفة للمستثمرين غير الإماراتيين في سوق دبي المالي من حيث قيمة الأسهم المتداولة، حيث بلغ إجمالي تداولاتهم في السوق خلال عام 2009 ما قيمته 24.8 مليار درهم أو ما نسبته 17.8% من إجمالي تداولات غير الإماراتيين، تلاهم المصريون بنسبة 12.2% ثم البريطانيون بنسبة 10.8%. أما من حيث صافي الاستثمار، فقد تصدر البريطانيون قائمة المستثمرين غير الإماراتيين، حيث بلغ صافي استثماراتهم في السوق خلال عام 2009 ما قيمته 287 مليون درهم أو ما نسبته 20.5% من صافي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى السوق، تلاهم السعوديون بنسبة 10.4% ثم الفلسطينيون والسوريون بنسبة 8.6% و 7.8% على التوالي.

الجنسيات الأكثر تداولاً في سوق دبي المالي خلال عام 2009

الجنسية	قيمة الشراء (مليون درهم)	قيمة البيع (مليون درهم)	إجمالي التداولات (مليون درهم)	صافي الاستثمار (مليون درهم)
الأردن	12,447	12,381	24,828	65
مصر	8,590	8,545	17,135	46
بريطانيا	7,700	7,413	15,113	287
السعودية	5,250	5,105	10,355	145
فلسطين	4,407	4,286	8,693	121
سوريا	4,228	4,119	8,347	109
لبنان	3,418	3,360	6,778	58

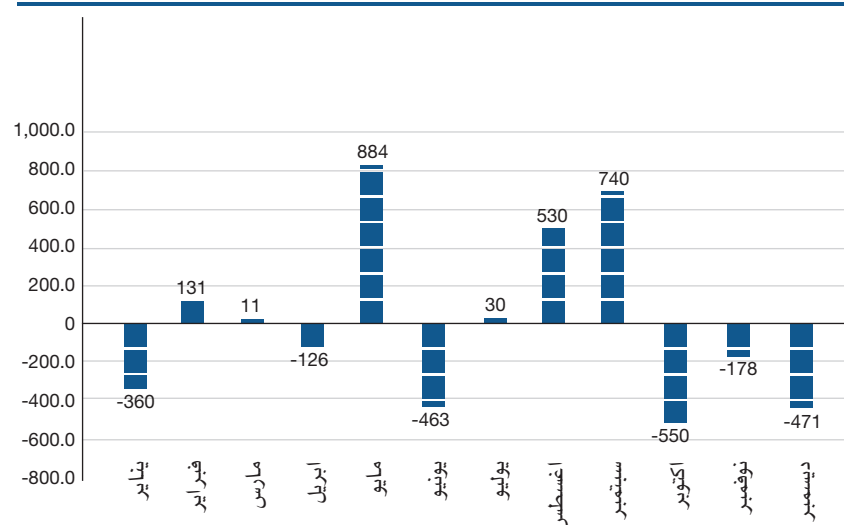
صافي الاستثمار الأجنبي



الاستثمار المؤسسي

بلغت قيمة مشتريات المستثمرين المؤسسيين في سوق دبي المالي خلال عام 2009 حوالي 35.7 مليار درهم لتشكل ما نسبته 20.6% من إجمالي قيمة التداول. وفي المقابل بلغت قيمة مبيعاتهم حوالي 35.5 مليار درهم أو ما نسبته 20.5% من إجمالي قيمة التداول. وبالمحصلة، بلغ صافي الاستثمار المؤسسي المتدفق إلى سوق دبي المالي خلال هذا العام نحو 177.4 مليون درهم.

صافي الاستثمار المؤسسي



البيانات المالية

24	تقرير مدقق الحسابات المستقل
25	بيان المركز المالي
26	بيان الدخل
27	بيان الدخل الشامل
28	بيان التغيرات في حقوق المساهمين
29	بيان التدفقات النقدية
30	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

حضرات السادة المساهمين
شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع.)
دبي
الإمارات العربية المتحدة

Ref.:10343FS09-Dec

تقرير حول البيانات المالية

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لشركة سوق دبي المالي ("ش.م.ع.")، ("الشركة")، دبي، الإمارات العربية المتحدة، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2009 وكل من بيان الدخل، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وإيضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. وتشتمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ وتشمل مسؤولية الإدارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لشركة سوق دبي المالي - ش.م.ع.، دبي، الإمارات العربية المتحدة، كما في ٣١ ديسمبر 2009 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى

وبرأينا أيضاً أن الشركة تمسك بحسابات منتظمة. وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا لم تقع مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته أو عقد تأسيس الشركة والتي قد تؤثر بشكل جوهري على نشاط الشركة أو مركزها المالي للسنة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)



أنيس صادق
رقم التسجيل 521

دبي
2 مارس 2010

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2009
(المبالغ مدرجة بالآلاف الدراهم)

الموجودات	الإيضاح	2009	2008
الموجودات المتداولة			
نقد وأرصدة لدى البنوك	5	33,462	95,547
ودائع استثمارات إسلامية	13,6	1,482,292	1,572,049
مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	7	26,680	33,644
مطلوب من طرف ذي علاقة	13	3,914	4,551
مجموع الموجودات المتداولة		1,546,348	1,705,791
الموجودات غير المتداولة			
ودائع استثمارات إسلامية	6	38,527	-
موجودات مالية أخرى - متاحة للبيع	8 و 2	-	944,366
موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة			
من خلال الدخل الشامل الآخر	8 و 2	1,003,793	-
الممتلكات والمعدات	9	29,932	308,377
موجودات غير ملموسة	10	2,723,092	2,798,946
الشهرة	11	2,878,874	2,878,874
مجموع الموجودات غير المتداولة		6,674,218	6,930,563
مجموع الموجودات		8,220,566	8,636,354
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	12	22,415	34,119
توزيعات أرباح مستحقة	13 و 18	123,140	20,165
مطلوب لطرف ذي علاقة	13	48,500	48,500
مجموع المطلوبات المتداولة		194,055	102,784
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين	14	3,279	2,578
دخل مؤجل - منحة حكومية	9 و 13	-	280,000
مجموع المطلوبات غير المتداولة		3,279	282,578
مجموع المطلوبات		197,334	385,362
حقوق المساهمين			
رأس المال	15 (أ)	8,000,000	8,000,000
أسهم الخزينة	15 (ب)	(55,864)	(55,864)
صافي إيرادات إصدار الأسهم	16	7,944,136	7,944,136
إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات - متاحة للبيع	17	31,608	31,608
إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	17	-	(974,754)
إحتياطي إلزامي وإحتياطيات أخرى	17	(1,163,469)	-
الأرباح المستتقة		239,120	613,374
		971,837	636,628
مجموع حقوق المساهمين		8,023,232	8,250,992
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		8,220,566	8,636,354

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

تم اعتماد البيانات المالية من الصفحة 3 إلى 54 وتم التوقيع عليها من قبل رئيس مجلس الإدارة نيابة عن مجلس الإدارة بتاريخ 2 مارس 2010

بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
(المبالغ مدرجة بآلاف الدراهم)

	2008	2009	إيضاح
الإيرادات			
رسوم عمولات التداول	640,209	374,738	
رسوم شركات الوساطة	21,018	20,785	
رسوم تحويلات أوراق مالية ورهنها	20,538	5,672	
رسوم أخرى	7,111	4,683	
الإيرادات التشغيلية			
صافي الإيرادات من الاستثمارات	688,876	405,878	
إيرادات أخرى	263,214	91,510	19
ربح إعادة تقييم استثمارات في	-	5,541	
أوراق مالية محتفظ بها بغرض المتاجرة	61,044	-	
مصاريف عمومية وإدارية	(82,309)	(80,460)	20
إطفاء الموجودات غير الملموسة	(75,854)	(75,854)	10
خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع	(250,000)	-	
صافي ربح السنة			
الربح الأساسي للسهم - درهم	0.08	0.04	21

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي

الاستراتيجية والهدف

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2009

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2009

البيانات المالية

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
(المبالغ مدرجة بآلاف الدراهم)

2008	2009	
604,971	346,615	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر		
-	61,285	أرباح إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(1,265,720)	-	خسارة إعادة تقييم استثمارات متاحة للبيع
250,000	-	انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع المحول إلى بيان الدخل
(147,587)	-	محول من احتياطي استثمارات متعلق ببيع استثمارات متاحة للبيع
(1,163,307)	61,285	الدخل / (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة
(558,336)	407,900	مجموع الدخل / (الخسائر) الشاملة للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
(المبالغ مدرجة بالآلاف الدراهم)

الجميع	أرباح مستبقة	الاحتياطي الإزاعي والاحتياطيات الأخرى	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات - مساحة البيع	صافي إيرادات إصدار الأسهم	أسهم الخزينة	رأس المال	
9,603,904	1,007,724	431,883	-	188,553	31,608	(55,864)	8,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2007
604,971	604,971	-	-	-	-	-	-	صافي الربح للسنة
(1,163,307)	-	-	-	(1,163,307)	-	-	-	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
(558,336)	604,971	-	-	(1,163,307)	-	-	-	مجموع الحسابات الشاملة للسنة
-	(181,491)	181,491	-	-	-	-	-	محول إلى احتياطي إزاعي والاحتياطيات الأخرى (إيضاح 17)
(794,576)	(794,576)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مطلية
8,250,992	636,628	613,374	-	(974,754)	31,608	(55,864)	8,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2008
-	250,000	-	(1,224,754)	974,754	-	-	-	تأثير التغيرات على السياسات المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات الثابتة 9 IFRS (إيضاح 2)
8,250,992	886,628	613,374	(1,224,754)	-	31,608	(55,864)	8,000,000	الرصيد كما في 1 يناير 2009 - معاد عرضه
346,615	346,615	-	-	-	-	-	-	صافي الربح للسنة
61,285	-	-	61,285	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
407,900	346,615	-	61,285	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(34,662)	34,662	-	-	-	-	-	محول إلى احتياطي إزاعي
(635,660)	(635,660)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مطلية (إيضاح 18)
-	408,916	(408,916)	-	-	-	-	-	محول من الاحتياطيات إلى الأرباح المستبقة (إيضاح 18)
8,023,232	971,837	239,120	(1,163,469)	-	31,608	(55,864)	8,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2009

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
(المبالغ مدرجة بالآلاف الدراهم)

2008	2009	
		التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
604,971	346,615	صافي ربح السنة
		تعديلات لـ:
12,877	11,327	استهلاك ممتلكات ومعدات
735	957	مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين
75,854	75,854	إطفاء الموجودات غير الملموسة
250,000	-	خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع
2,022	237	مخصص حسابات مشكوك في تحصيلها
(130,465)	(688)	الربح من بيع استثمارات متاحة للبيع
(61,044)	-	ربح إعادة تقييم استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها بفرض المناجرة
(5)	-	الربح من بيع ممتلكات ومعدات
(104,656)	(85,205)	عوائد ودائع استثمارات إسلامية
(28,093)	(5,600)	إيرادات توزيع أرباح
622,196	343,497	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
13,649	(1,736)	(الزيادة) / النقص في مصاريف مدفوعة مقدماً ودمم مدينة أخرى
(2,313)	637	النقص / (الزيادة) في المطلوب من طرف ذي علاقة
(254,713)	(11,704)	النقص في الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة
378,819	330,694	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
(115)	(256)	تعويضات نهاية خدمة الموظفين المدفوعة
378,704	330,438	صافي النقد الناتج من العمليات التشغيلية
		التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية
976,645	2,546	المبالغ المحصلة من بيع موجودات مالية أخرى
5	-	المبالغ المحصلة من بيع الممتلكات والمعدات
(1,355,905)	-	شراء موجودات مالية أخرى
(10,266)	(12,882)	شراء ممتلكات ومعدات
437,753	(652,988)	صافي (ودائع) / متحصلات الاستثمارات الإسلامية
112,068	93,154	أرباح استثمارات إسلامية مستلمة
27,580	6,114	توزيع أرباح مقبوضة
187,880	(564,056)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من العمليات الاستثمارية
		التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية
(774,411)	(532,685)	توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين
(774,411)	(532,685)	صافي النقد المستخدم في العمليات التمويلية
(207,827)	(766,303)	صافي النقص في النقد وما يعادله
1,313,374	1,105,547	النقد وما يعادله في بداية السنة
1,105,547	339,244	النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح 22)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

1. التأسيس والنشاط

شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع.) ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة دبي - الإمارات العربية المتحدة بموجب القرار الوزاري رقم (62) لسنة 2007 الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 6 فبراير 2007 وهي خاضعة لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته.

تتمثل النشاطات المخصصة بها للشركة في المضاربة المالية، الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية وتأسيسها وإدارتها، استشارات الاستثمارات المالية، العمل كوسيط مالي لبيع وشراء الأسهم والسندات المحلية والأجنبية. وفقاً لعقد التأسيس فإن الشركة تلتزم في كل معاملاتها ونشاطاتها بأحكام الشريعة الإسلامية وتقوم باستثمار أموالها وفق هذه الأحكام.

تقوم الشركة حالياً بإدارة سوق دبي المالي، أعمال المقاصة التابعة لها والاستثمارات الخاصة بها.

إن عنوان مكتب الشركة المسجل هو مركز دبي التجاري العالمي - بر دبي - شارع الشيخ زايد، صندوق بريد رقم 9700 - دبي.
إن المالك الرئيسي والطرف المسيطر على الشركة هي حكومة دبي.

الأسهم التي تملكها حكومة دبي مسجلة باسم بورصة دبي المحدودة، الشركة الأم.

2. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعايير والتفسيرات التي تؤثر على المبالغ المسجلة في الفترة الحالية (و/أو الفترات السابقة)

تم تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في الفترة الحالية وكان لها تأثير على المبالغ المسجلة والإيضاحات في البيانات المالية.

المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 1 (المعدل): عرض البيانات المالية

فرض المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 1 (2007) تغيرات على المصطلحات (وتتضمن العناوين المعدلة للبيانات المالية) والتغيرات في هيئة ومحتوى البيانات المالية.

تحسين الإفصاح حول الأدوات المالية (التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7: البيانات المالية: الإفصاح)

تفرض التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7 توسعاً في الإفصاحات المطلوبة المتعلقة بقياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وقد ارتأت الشركة عدم تقديم أرقام المقارنة لهذه الإفصاحات الإضافية في السنة الحالية وفقاً للإعفاءات الانتقالية التي تمنحها هذه التعديلات.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9: الأدوات المالية

طبقت الشركة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9: الأدوات المالية في العام 2009 وبتاريخ يسبق موعد التطبيق الفعلي. وقد اختارت الشركة 31 ديسمبر 2009 موعداً للتطبيق الأولي (أي التاريخ الذي قامت به الشركة بتقييم الأدوات المالية الموجودة) حيث أنها الفترة المحاسبية الأولى منذ إصدار هذا المعيار بتاريخ 12 نوفمبر 2009. طبقت الشركة هذا المعيار بأثر رجعي وقد اختارت المجموعة الإعفاء المحدود بعدم إعادة عرض أرقام المقارنة في سنة التطبيق الأولي مما أدى إلى:

- عدم إعادة عرض أرقام المقارنة للفترات السابقة، الإبقاء على متطلبات التصنيف والقياس والتي تم تطبيقها مسبقاً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 39 والإفصاحات المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات.
- قامت الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية لكلتا الفترتين، الأولى والتي تخص تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 (الفترة الحالية) والأخرى التي تخص تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 39 (الفترة السابقة).
- تم الاعتراف تحت بند الرصيد الافتتاحي للأرباح المستبقاة (أو المكونات الأخرى للملكية، كما هو مناسب) بالفرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية الحالية في بداية السنة للفترات المحاسبية التي شملها التطبيق الأولي.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 الطريقة التي يجب على الشركة أن تتبعها في تصنيف وقياس الموجودات المالية. عند اللزوم، تصنف كافة الموجودات المالية مجتمعة بناءً على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وسمات التدفقات النقدية للموجودات المالية. وتقاس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

يتم قياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة فقط في الحالات التالية:

- (i) إذا كان الأصل محتفظاً به وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض جمع التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛ و
- (ii) إذا كان ينشأ عن البنود التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة للتدفقات المالية المتعلقة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسددة والأرباح عليها.

في حال لم يتوفر أي من الأمرين المذكورين أعلاه، تصنف الأدوات المالية كأدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL). بالإضافة إلى ذلك، وحتى لو كان الموجود المالي يطابق معايير التكلفة المطفأة فقد تختار الشركة عند الاعتراف المبدئي، أن تصنف الأصل المالي تحت بند الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا من شأنه أن يلغي عدم التطابق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة.

يجري اختبار انخفاض القيمة فقط على الموجودات المالية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة المطفأة.

يتم تصنيف وقياس الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كانت الاستثمارات في أدوات الملكية محتفظ بها لغير غرض المتاجرة ويتم تصنيفها من قبل الشركة تحت البند "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". في حال تم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية تحت البند "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر"، فإنه يتم الاعتراف بكافة الأرباح والخسائر، باستثناء توزيعات الأرباح المعترف بها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 18: الإيرادات، تحت بند الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل.

قام أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة وتقييم كافة الموجودات المالية للشركة بتاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9. ونتيجة لذلك:

- تم تصنيف كافة الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ (FVTOCI)

كان تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 عكس الخسائر غير المحققة والبالغة 974 مليون درهم إماراتي من احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات - المتاحة للبيع إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) وذلك نتيجة إعادة تصنيفها من استثمارات متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في 31 ديسمبر 2009. وكذلك، نتج عن إعادة التصنيف عكس خسائر انخفاض القيمة والمسجلة سابقاً في بيان الدخل من الأرباح المستبقة إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات - الدخل الشامل الآخر بقيمة 250 مليون.

وبتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 في هذه السنة، لم يتم اختبار انخفاض قيمة التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع بقيمة 1.163 مليون درهم ولكن تم تحويله إلى «احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات - الدخل الشامل الآخر» وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

المعايير والتفسيرات التي تم تطبيقها دون أن يكون لها تأثير على البيانات المالية

كما تم تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية. لم يؤد تطبيق هذه المعايير والتفسيرات إلى تأثيرات كبيرة في المبالغ المسجلة في هذه البيانات المالية ولكنها قد تؤثر على حسابات المعاملات والترتيبات المستقبلية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 1: تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى والمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 البيانات المالية الموحدة والمنفصلة (تكاليف الاستثمار في الشركات التابعة أو تحت السيطرة المشتركة أو الزميلة)	تتناول التعديلات قياس تكاليف الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات تحت السيطرة المشتركة والشركات الزميلة عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعند الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الشركات التابعة في البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم.
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 2: الدفع على أساس الأسهم (شروط الاستحقاق والإلغاء)	توضح التعديلات تعريف الشروط المخولة لأغراض المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 2، ويوضح مفهوم الشروط "عدم الاستحقاق" ويوضح المعاملات المحاسبية للإلغاءات.
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 8: القطاعات التشغيلية (المعدل في 2007)	يتعلق هذا المعيار بالإفصاحات حول قطاعات المجموعة التشغيلية ويحل محل المتطلبات بتحديد القطاعات الأولية (الأعمال) والثانوية (الجغرافية) للشركة.
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 23: (المعدل في 2007): تكاليف الاقتراض	يتمثل التغيير الأساسي على هذا المعيار بإلغاء خيار تسجيل تكاليف الاقتراض كمصاريف فور تكبدها. لم يؤثر التغيير على هذه البيانات المالية.
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 20: محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	تم تعديل المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 20 ليفرض معاملة المنافع على القروض الحكومية بمعدل فائدة أدنى من سعر السوق كمنح حكومية. لم يؤثر التغيير على هذه البيانات المالية.
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 32: الأدوات المالية: العرض والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 1 عرض البيانات المالية (الأدوات المالية المطروحة للتداول والالتزامات الناشئة عن التصفية)	تقرض التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 32 تعديلاً على أسس تصنيف الدين/ الملكية من خلال السماح بإدخال بعض الأدوات المالية المطروحة للتداول والأدوات (أو مكونات الأدوات) التي تقرض على المنشأة التزاماً بتسليم طرف آخر حصة تناسبية من صافي موجودات المنشأة فقط عند التصفية، والتي يتم تصنيفها كملكية، بعد مطابقتها لمعايير معينة.
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 40: الاستثمار في العقارات	تم التعديل على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 40 ليشمل نطاقه الاستثمارات في العقارات في طور الإنشاء.
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 38: الموجودات غير الملموسة	تم التعديل على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 38 ليصرح للمنشآت الاعتراف بالأصل المدفوع مسبقاً للمصاريف الدعائية أو الترويجية فقط للحد الذي تمتلك فيه المنشأة الحق بالتصرف بالبضائع المشتراة أو بدرجة الخدمات المستلمة. لا تؤثر هذه التعديلات على الأداء المالي للمنشأة أو مركزها المالي.
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم (9): إعادة تقييم المشتقات الضمنية والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس - تعديلات تتعلق ببند التحوط المؤهلة (المشتقات الضمنية)	تقرض التعديلات على التفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم 9 والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 39 على المنشآت تقييم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأساسي في حالة إعادة تصنيف الشركة لأصل مالي مختلط بشطبه من فئة الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تقرض التعديلات على تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم 9 القيام بتقييم في حال أصبحت المنشأة طرفاً في العقد أو عندما يحدث تغيير جوهري على التدفقات النقدية المتوقعة نتيجة لتعديل بنود العقد. تطبق التعديلات على الفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 31 ديسمبر 2009. من غير المتوقع أن يؤثر التعديلات جوهرياً على البيانات المالية للشركة.
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم 13: برامج ولاء العميل	من غير المتوقع أن يؤثر التعديلات جوهرياً على البيانات المالية للشركة حيث لا تطبق المجموعة برامج ولاء العميل.
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم 15: اتفاقيات إنشاء العقارات	يتناول التفسير الطريقة التي يجب أن تحدد بها المنشآت مطابقة اتفاقيات إنشاء العقارات لنطاق المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 11: عقود الإنشاءات أو المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 18: الإيرادات والحالات التي يجب الاعتراف بإيرادات عقود إنشاء العقارات. لم تؤثر المتطلبات على طريقة المحاسبة عن نشاطات الإنشاءات للشركة.
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم 16: تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات بالعملة الأجنبية	يقدم التفسير إرشادات حول المتطلبات التفصيلية لتحوط صافي الاستثمارات لبعض بنود محاسبة التحوط.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي

الاستراتيجية والهدف

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

إجراءات سوق دبي المالي خلال عام 2009

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2009

البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية - تنمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

المعايير والتفسيرات قيد الإصدار ولم يتم تطبيقها بعد

كما بتاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية، كانت المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية قيد الإصدار وغير سارية المفعول بعد:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 3: اندماج الأعمال	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 1 يوليو 2009
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 5: الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة.	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 1 يناير 2010
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 7: التدفقات النقدية	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 1 يناير 2010
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 17: عقود الإيجار	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 1 يناير 2010
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 27: البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 1 يوليو 2009
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 28: الاستثمار في شركات زميلة	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 1 يوليو 2009
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم 17: توزيع الموجودات غير المتداولة على المالكين	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 1 يوليو 2009
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم 18: تحويلات الموجودات من العملاء	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 1 يوليو 2009
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم 19: إطفاء المطالبات المالية باستخدام أدوات الملكية	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 1 يوليو 2010
التعديل على تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم 14: المعيار المحاسبي الدولي رقم 19: حد أصل المنفعة المحددة والحد الأدنى لمتطلبات التمويل وتفاعلاتها	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد 1 يناير 2011

يتوقع أعضاء الإدارة أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات لن يكون له تأثير جوهري على العرض والإفصاحات في البيانات المالية للشركة.

3. أهم السياسات المحاسبية

بيان التطبيق والالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء إعادة تقييم بعض الموجودات والأدوات المالية غير المتداولة التي سجّلت بالقيمة العادلة. فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

اندماج الأعمال

يتم تسجيل عملية استحواذ الشركات التابعة، باستخدام مبدأ الشراء المحاسبي. يتم قياس تكلفة الاستحواذ بإجمالي القيم العادلة (كما في تاريخ مبادلة) الموجودات الممنوحة، المطالبات المكتبة أو المفترضة وأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل الشركة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها من قبل المستحوذ، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة متعلقة بدمج الأعمال. يتم الاعتراف بالموجودات المحددة والمطلوبات للشركة المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة والتي تتوافق مع شروط الاعتراف المنصوص عليها ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم 3 اندماج الأعمال بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ.

يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ كأصل ويتم قياسها بشكل أولي بالتكلفة، والتي تتمثل بالزيادة في تكلفة اندماج الأعمال عن حصة الشركة في صافي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة التي تم تسجيلها. في حال كانت حصة الشركة، بعد إعادة التقييم، من صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة المسجلة للشركة المستحوذ عليها تزيد عن تكلفة اندماج الأعمال فإنه يتم تسجيل الزيادة في الأرباح والخسائر.

الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اندماج الأعمال

يتم تحديد والاعتراف بالموجودات غير الملموسة الناتجة عن اندماج الأعمال بشكل مستقل عن الشهرة في حال أن ينطبق عليها تعريف الموجودات غير الملموسة ويمكن قياس قيمتها العادلة بشكل معتمد. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة في قيمها العادلة كما بتاريخ الاستحواذ. لاحقاً للاعتراف المبدئي، تم تسجيل الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من اندماج الأعمال بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والانخفاض المتراكم في القيمة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة حتى يتم إلغاء تكلفتها على مدى فترة الانتفاع المقدرة، باستخدام طريقة القسط الثابت كما يلي:

الترخيص (الاسم التجاري)	50 سنة
العلاقة مع مشاركي السوق (الوسطاء)	10 سنوات
قاعدة المعلومات الخاصة بالسوق	5 سنوات

الشهرة

تمثل الشهرة الناتجة عن شراء شركة أو كيان الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة، والالتزامات، والالتزامات المحتملة للشركات المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ. يتم إثبات الشهرة مبدئياً كموجودات بالتكلفة ولاحقاً بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض متراكمة في القيمة في الفترات اللاحقة.

ولغرض اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدة من وحدات توليد النقد المتوقع لها الاستفادة من عملية الدمج. يتم سنوياً اختبار قيمة انخفاض وحدة توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها كما يتم اختبارها على فترات أقصر إذا كانت هناك مؤشرات لانخفاض قيمة الوحدة. إذا كان المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد أقل من قيمة الوحدة الدفترية، يتم أولاً تخصيص خسارة انخفاض القيمة لتخفيض أي قيمة شهرة موزعة للوحدة ومن ثم على الموجودات الأخرى للوحدة على أساس النسبة والتناسب ومبنيّاً على القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يتم عكس خسارة انخفاض قيمة الشهرة في فترات لاحقة.

الاعتراف بالإيراد

يتم احتساب الإيراد بالقيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة.

يتم الاعتراف برسوم عمولات التداول، التنازل عن الملكية ورسوم الرهن كما بتاريخ إجراء المعاملات في السوق.

يتم الاعتراف برسوم تراخيص شركات الوساطة كما بتاريخ منح التراخيص على أساس الفترة الزمنية المستحقة.

توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات عندما ينشأ حق المساهم في استلامها.

العائد من ودائع الاستثمارات الإسلامية

يتم الاعتراف بالعائد من ودائع الاستثمارات الإسلامية على أساس الحد الأدنى المتوقع من العائد الذي يتم تحديده في اتفاقية الاستثمار على أساس الفترات الزمنية المعنية. كما يتم تسوية أي فرق بين العائد المسجل والعائد الفعلي بتاريخ الاستحقاق.

عقود الإيجارات التشغيلية

يتم تصنيف المبالغ المدفوعة مقابل عقود الإيجارات التشغيلية كمصروفات بمعدل ثابت على مدة عقود الإيجار. يتم الاعتراف بحوافز الإيجارات كجزء من مجموع مصروف الإيجار على مدة عقود الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية - تنمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات المحددة بالعملة بخلاف العملة التي تمارس فيها الشركة نشاطها (العملات الأجنبية) على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. بتاريخ كل ميزانية عمومية، يتم إعادة تحويل البنود المالية المدرجة بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. يتم تحويل قيمة الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقيّمة بالعملة الأجنبية بتاريخ بيان المركز المالي على أساس سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمقيّمة بالعملة الأجنبية.

يتم الاعتراف بالفروق في أسعار الصرف في بيان الأرباح والخسائر للفترة التي نتجت فيها هذه الفروق، باستثناء:

- فروق التحويل التي تتعلق بالموجودات تحت الإنشاء والمعدة للاستخدام المستقبلي، والمتضمنة في تكلفة تلك الموجودات عندما يتم اعتبارها كتعديل التكلفة القروض بالعملة الأجنبية،
- فروق تحويل العملات الناتجة عن إبرام عمليات تحوط لمخاطر العملات الأجنبية، و
- فروق تحويل العملة الناتجة عن البنود المالية المدينة أو الدائنة لعمليات أجنبية والتي تكون فيها التسوية غير مخطط لها وغير متوقع حدوثها، والتي تعامل كجزء من صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية، ويتم الاعتراف بها في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية ويتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد صافي الاستثمارات.

المنح الحكومية

لا يتم تسجيل المنح الحكومية إلا إذا كان هناك تأكيد معقول بأن الشركة سوف تقوم بالتقيد بالشروط المرفقة لهذه المنح وبأن المنح سوف يتم استلامها.

يتم تسجيل المنح الحكومية التي يشترط فيها أن تشتري الشركة أو تبني أو تستحوذ على موجودات غير متداولة، كدخل مؤجل في الميزانية العمومية ويتم تحويلها إلى الأرباح والخسائر على أساس محدد مبنياً على مدة الخدمة الفعلية للتكاليف الخاصة بالمبنى.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات (ما عدا الأراضي والتي تظهر بالقيمة العادلة) بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأية خسائر ناتجة عن الانخفاض في القيمة.

يتم احتساب الاستهلاك لإطفاء تكلفة الموجودات (فيما عدا الأراضي والممتلكات تحت الإنشاء) بطريقة القسط الثابت مبنياً على مدة الخدمة الفعلية المتوقعة للأصل.

تحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو بيع أي من الممتلكات والمعدات بالفارق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للأصل. انخفاض قيمة الموجودات المملوكة وغير المملوكة فيما عدا الشهرة

انخفاض قيمة الموجودات المملوكة وغير المملوكة فيما عدا الشهرة

تقوم الشركة بتاريخ كل ميزانية عمومية بمراجعة صافي قيمة الموجودات المملوكة وغير المملوكة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر على أن تلك الموجودات تعاني من انخفاض في القيمة. في حال ظهور مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للموجودات لكي يتم تحديد مدى الخسارة، (إن وجد). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة للأصل فدياً تقوم الشركة بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل. في حالة عدم إمكانية تقدير القيمة القابلة للاسترداد لكل أصل على حده، تقوم الشركة بتقدير قيمة وحدة توليد النقد التي ينتمي لها الأصل. في حال تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع، يتم توزيع الموجودات على وحدات توليد النقد كلاً على حدة. وفيما عدا ذلك يتم توزيعها على أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد في حالة تم تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع.

القيمة المستردة بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة المستخدمة فإن التدفقات النقدية المقدرة يتم خصمها لتقييمها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس قيمتها النقدية الحالية في السوق والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي لم يتم تعديل التوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية الخاصة بها.

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الحالية، يتم خفض القيمة الحالية للأصل (أو وحدة توليد النقد) للوصول إلى قيمته المستردة. تحمل خسائر انخفاض القيمة فور وقوعها على بيان الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه وفي هذه الحالة فإن خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كإنخفاض في إعادة التقييم.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

كلية رئيس مجلس الإدارة

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي

الاستراتيجية والهدف

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2009

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2009

البيانات المالية

في حالة تم لاحقاً عكس خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المدركة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه، وفي هذه الحالة فإن عكس خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كزيادة في إعادة التقييم.

مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين من غير مواطني الدولة وفقاً لقانون العمل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك استناداً إلى الرواتب الحالية وفترات الخدمة المتراكمة للموظفين في تاريخ الميزانية العمومية.

مخصص التقاعد والتأمين الوطني

تقوم الشركة بالمساهمة بنظام التقاعد والتأمين الوطني عن موظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي رقم 7 لعام 1999، وبموجب تقوم الشركة بالمساهمة بما نسبته 15% من إجمالي «الرواتب الخاضعة» عن موظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في نظام التقاعد، أما موظفي الشركة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة فهم مطالبون بدورهم بالمساهمة بنسبة 5% من إجمالي «الرواتب الخاضعة» عن مساهمتهم في هذا النظام. إن التزام الشركة الوحيد بالنسبة لمخصص التقاعد والتأمين الوطني هو القيام بتحويل المساهمات المحددة فقط. يتم إظهار مساهمات المجموعة في نظام التقاعد والتأمين الوطني ضمن بيان الدخل للفترة.

المخصصات

يتم أخذ مخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو مؤكدة) لدى الشركة نتيجة أحداث سابقة، مما قد يتوجب على الشركة تسديدها والتي يمكن تقديرها بطريقة موثوقة.

يتم أخذ المخصصات بناءً على أفضل التقديرات للمقابل المطلوب لتسديد الالتزامات الحالية كما بتاريخ الميزانية العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والتقديرات غير المؤكدة المحيطة بالالتزامات. عند قياس المخصص على أساس التدفق النقدي المقدّر لتسديد الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عند توقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسديد الالتزام من طرف ثالث، فإنه يتم تسجيل المبالغ المدينة كأصل إذا ما تم التأكد فعلاً من أن التسديدات سوف يتم تحصيلها وأن تكون المبالغ المدينة قابلة للقياس بشكل موثوق.

الأدوات المالية (وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 – للفترة الحالية) الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات المالية أو إلغاء الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة عندما تتم عملية البيع أو الشراء للأصل المالي بموجب عقد تنص بنوده على تسليم الأصل المالي خلال إطار زمني يحدد من قبل السوق المعني.

التصنيف والقياس المبدئي للموجودات المالية

بفرض تصنيف الموجودات المالية تصنف الأداة كـ «أداة ملكية» إذا كانت غير مشتقة وكانت تطابق تعريف «الملكية» لجهة الإصدار (وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 32 الأدوات المالية: العرض). وتصنف باقي الموجودات المالية غير المشتقة كـ «أدوات دين».

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى الفئات التالية: «موجودات مالية بالتكلفة المطفأة»، و«موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر»، و«موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر».

يتم قياس كافة الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، مضاف إليها تكاليف المعاملة، باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية - تمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

يتم قياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة في حال توافر الشرطين التاليين:

- إذا كان الأصل محتفظاً به وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض جمع التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛ و
- إذا كان ينشأ عن البنود التعاقدية للأداة مواعيد محددة للتدفقات المالية المتعلقة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسددة والفوائد عليها.

يتم قياس أدوات الدين التي تطابق هذين الشرطين مبدئياً بالقيمة العادلة بعد إضافة تكاليف المعاملة (إلا إذا كانت مصنفة كأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - انظر أدناه). ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بعد طرح أي خسارة انخفاض في القيمة (انظر أدناه)، ويتم الاعتراف بإيرادات الفائدة على أساس الناتج الفعلي في بند إيرادات الفوائد.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، وفي حال تغيرت أهداف نموذج الأعمال بحيث كان هناك تعارض مع معايير التكلفة المطفأة، فإنه يجب على الشركة إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة لتصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الفوائد على الفترات التي تخصها. نسبة الفائدة الفعلية هي المعدل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقع استلامها في المستقبل عبر المدة المتوقعة للموجود المالي أو عبر فترة أقصر، إن أمكن، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

وقد تختار الشركة بما لا يقبل النقض وعند الاعتراف المبدئي أن تصنف أدوات الدين التي تطابق معايير التكلفة المطفأة المشار إليها أعلاه كأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف يلغي عدم التطابق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة في حال قياس أصل مالي بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

إن أدوات الدين التي لا تتطابق مع معايير التكلفة المطفأة المذكورة أعلاه، أو التي تطابق تلك المعايير ومع ذلك اختارت الشركة تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لم تقم الشركة بتصنيف أي من أدوات الدين من الموجودات المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، وفي حال تغيرت أهداف نموذج الأعمال بحيث كان هناك تعارض مع معايير التكلفة المطفأة، فإنه يجب على الشركة إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة لتصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يسمح بإعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلا إذا قامت الشركة بتصنيف استثمار محتفظ به لغير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي (انظر أدناه).

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بكافة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو مبين في الإيضاح رقم 25.

تم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل عندما ينشأ حق الشركة في استلام التوزيعات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١٨ الإيرادات.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للشركة أن تختار بما لا يقبل النقض (على أساس كل أداة على حدة) أن تصنف أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يسمح بتصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

تعتبر الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها الشركة ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت مشتقة غير مصنفة وتم تفعيلها كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الآخر وتضاف إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو مبين في الإيضاح رقم 25.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

عند استبعاد أصل مالي، فإن تراكم الأرباح أو الخسائر والتي تم إضافتها مسبقاً إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل ولكن يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح مستبقة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على أدوات الملكية في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق الشركة في استلام التوزيعات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 18 الإيرادات.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

يجب إعادة تصنيف الموجودات المالية في حال تغير نموذج أعمال الشركة لإدارة هذه التغيرات في الموجودات المالية. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث. تحدد الشركة هذه التغيرات عن طريق مجلس إدارة المجموعة نتيجة لتغيرات داخلية أو خارجية ويجب أن تكون ذات تأثير كبير على عمليات الشركة وممكن إثباتها للأطراف الخارجيين.

في حال قامت الشركة بإعادة تصنيف الموجودات المالية، فإن عليها تطبيق إعادة التصنيف للفترة المستقبلية من تاريخ إعادة التصنيف. لا يتم إعادة عرض الأرباح أو الخسائر أو الفوائد المعترف بها مسبقاً.

في حال قامت الشركة بإعادة تصنيف أحد الموجودات المالية ليتم قياسه بالقيمة العادلة، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة له بتاريخ إعادة التصنيف. يتم الاعتراف في بيان الدخل بالأرباح أو الخسائر الناشئة عن الفروق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة.

في حال قامت الشركة بإعادة تصنيف أصل مالي ليتم قياسه بالتكلفة المطفأة فإن القيمة العادلة له بتاريخ إعادة التصنيف هي قيمته الدفترية الجديدة.

تاريخ إعادة التصنيف هو اليوم الأول من الفترة المحاسبية الأولى التي تلي التغير في نموذج الأعمال والذي نتج عنه إعادة تصنيف المنشأة لبعض موجوداتها المالية.

الموجودات المالية (وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 39 وقبل التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية)

الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات المالية أو إلغاء الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة عندما تتم عملية البيع أو الشراء للأصل المالي بموجب عقد تنص بنوده على تسليم الأصل المالي خلال إطار زمني يحدد من قبل السوق المعني.

القياس المبدئي للموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية كموجودات مالية إلى الفئات التالية: «موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر»، و«استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق»، و«موجودات مالية متاحة للبيع»، و«القروض والسلف». يعتمد التصنيف على طبيعة الموجودات المالية والغرض منها وتم تحديده عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس كافة الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، مضاف إليها تكاليف المعاملة، باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

يتم تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الأصل المالي محتفظ به لغرض المتاجرة أو عند تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة

تصنف الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها الشركة ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت مشتقة غير مصنفة وتم تفعيلها كأداة تحوط.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

يمكن تصنيف الموجود المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة كموجود مالي معرف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند التسجيل المبدئي، إذا:

إيضاحات حول البيانات المالية - تنمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

- كان مثل هذا التصنيف يزيل ويقلل بصورة كبيرة أي قياس أو احتساب غير متسق والذي من الممكن أن ينتج فيما لو لم يتم التصنيف على هذا النحو، أو
- كان الموجود المالي يمثل جزء من مجموعة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية أو كلاهما، والتي يتم إدارتها وتقدير أدائها على أساس القيمة العادلة، طبقاً لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة لدى الشركة حيث يتم الحصول على المعلومات حول مجموعة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية داخلياً بناءً على هذا الأساس؛
- كان الموجود المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق متضمن واحد أو أكثر، وأن معيار المحاسبة الدولي (IAS) رقم 39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس يسمح للعقد الكلي المجمع (الموجود أو المطلوب) بتصنيفه كموجود مالي معرف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم إظهار الموجود المالي (FVTPL) المعرف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بقيمته العادلة وأي ربح أو خسارة ناتجة يتم تسجيلها في بيان الأرباح والخسائر. يتضمن صافي الربح أو الخسارة أي توزيعات للأرباح أو فائدة مستحقة من الأصل المالي.

الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو محددة وتواريخ استحقاق محددة، والتي تنوي الشركة ولديها القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق. لاحقاً للقياس المبدئي، تقاس الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بعد طرح خسائر الانخفاض في القيمة، ويتم الاعتراف بإيراداتها على أساس الناتج الفعلي.

طريقة الفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الفوائد على الفترات التي تخصها. نسبة الفائدة الفعلية هي المعدل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقعة استلامها في المستقبل عبر المدة المتوقعة للموجود المالي أو عبر فترة أقصر، إن أمكن، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

استثمارات مالية متاحة للبيع

تصنّف الأسهم المدرجة والسندات الأخرى الموجودة بحوزة الشركة والتي يتم تداولها في سوق مالي نشط كماتاحة للبيع (AFS)، لاحقاً للقياس المبدئي، تقاس الأدوات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر تحت احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات باستثناء خسائر انخفاض القيمة، والفائدة المحسوبة باستخدام طريقة نسبة الفائدة الفعلية، والأرباح والخسائر الناجمة عن تحويل العملات الأجنبية للموجودات النقدية والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل الموحد. في حال استبعاد الاستثمارات أو تم تحديد انخفاض في قيمة الاستثمار فإن الأرباح والخسائر المتراكمة والمسجلة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر للسنة.

يتم تسجيل توزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات الملكية المتاحة للبيع في بيان الدخل عندما ينشأ للشركة حق في استلام هذه التوزيعات.

إن القيمة العادلة للموجودات النقدية المتاحة للبيع بالعملات الأجنبية يتم تحديدها بتلك العملة ويتم تحويلها على أساس السعر الحالي في نهاية الفترة المحاسبية. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن أسعار صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل ويتم تحديدها على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي.

القروض والسلف

تتضمن أرصدة القروض والسلف موجودات مالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو محددة والتي لم يتم إدراجها في سوق نشطة، وتتضمن كذلك النقد وما يعادله، والودائع الإسلامية، والذمم المدينة الأخرى، والمطلوب من الأطراف ذات العلاقة.

لاحقاً للقياس المبدئي، تقاس أرصدة القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلية، بعد طرح مخصص الانخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، في نهاية كل فترة محاسبية، لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض في قيمة هذه الموجودات المالية. تنخفض قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي ناتج عن حدث أو أكثر بعد التسجيل المبدئي للموجودات المالية أدى إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المدرجة وغير المدرجة والمصنفة كمستحقة للبيع، يعتبر الانخفاض الكبير والمطول في القيمة العادلة للأوراق المالية إلى ما دون سعر التكلفة على أنه دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة.

أما بالنسبة للموجودات المالية الأخرى، فقد تتضمن الأدلة الموضوعية على الانخفاض في القيمة:

- التعثر المالي الكبير لجهة الإصدار أو العميل؛
- التعثر أو التأخر في سداد دفعات الفوائد أو المبالغ الأصلية؛ أو
- احتمالية إفلاس المقترض أو تغير الهيكل المالي له.

استثمارات مالية متاحة للبيع

عند تحديد انخفاض في قيمة أصل مالي متاح للبيع، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل للفترة. لا يتم عكس الخسائر المتعلقة بانخفاض قيمة أوراق مالية متاحة للبيع، وخسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً في الأرباح أو الخسائر. لاحقاً، يتم الاعتراف بأي زيادة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

المطلوبات المالية وأدوات الملكية الصادرة من قبل الشركة

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين والملكية إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر العملية المتعاقد عليها في العقد.

أدوات الملكية

تعرف أداة الملكية على أنها العقد الذي يثبت فائدة مستبقة في الأصول المالية للشركة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. تسجل أدوات الملكية التي تصدرها الشركة تحت بند صافي المبالغ المحصلة بعد طرح صافي تكلفة الإصدار.

المطلوبات المالية الأخرى

يتم بداية قياس المطلوبات المالية الأخرى بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي الشركة الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما تغض الشركة من التزاماتها أو عند إلغاء هذه الالتزامات.

4. الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

في طور تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والموضحة في إيضاح رقم 3 حول البيانات المالية، يتطلب من الإدارة القيام بأحكام، وتقديرات وافتراضات للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات لعدم وجود مصادر أخرى مؤكدة. يتم تحديد هذه التقديرات والافتراضات على أساس الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. حيث يتم تسجيل الاختلاف في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها إعادة تقييم هذه التقديرات وذلك في حالة أن التعديلات الناتجة عن إعادة التقييم تؤثر على تلك الفترة. أما في حالة كون التعديلات الناتجة عن إعادة تقييم التقديرات تؤثر في الفترة الحالية والفترة المستقبلية فيتم تسجيلها في تلك الفترات.

الافتراضات الهامة المستخدمة في تطبيق سياسات الشركة المحاسبية

في طور تطبيقها لسياسات المحاسبية للشركة، قامت الإدارة بالافتراضات المهمة التالية، عدا عن تلك المتعلقة بالتقديرات (انظر أدناه)، والتي كان لها تأثير كبير على المبالغ المسجلة في البيانات المالية.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9، قررت إدارة الشركة تصنيف استثمارات الشركة إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية - تمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

قامت الإدارة بإعادة تصنيف استثماراتها في أدوات ملكية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن الاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي استثمارات إستراتيجية كما تعتبرها الإدارة والمحتفظ بها لغير الانتفاع من التغير في قيمتها العادلة أو للمتاجرة.

تقييم الأدوات المالية غير المدرجة في الأسواق

إن تقييم الأدوات المالية غير المدرجة في الأسواق يتم بالرجوع إلى المعاملات السوقية الأخيرة تبعاً للأسس التجارية مع الغير، القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أخرى، التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بنسبة الفائدة الحالية لاستثمارات مماثلة أو باستخدام تقنيات التقييم.

انخفاض قيمة الموجودات

بتاريخ كل ميزانية عمومية، تقوم الإدارة بمراجعة قيمة الموجودات للتأكد من أن قيمها الدفترية لم تتجاوز المبالغ الممكن استردادها منها. تقوم الإدارة بتقدير المبالغ القابلة للاسترداد لكل أصل على حدة أو بناءً على وحدة توليد النقد التي ينتمي لها الأصل.

التقديرات غير المؤكدة

فيما يلي أهم الافتراضات الخاصة بالمستقبل والافتراضات غير المؤكدة الأخرى بتاريخ الميزانية العمومية والتي لها نسبة مخاطرة والتي قد تتسبب بتعديل جوهري للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة.

الموجودات غير الملموسة

قامت الإدارة بتقدير مبدئي لمكونات الموجودات غير الملموسة الناتجة عن عملية الاستحواذ على سوق دبي المالي بتاريخ ١ يناير 2007 على أساس تقييم من قبل مخمنين مستقلين. قامت الإدارة بتقدير الأعمار الافتراضية للموجودات غير الملموسة على أساس تحليل عوامل متعلقة بالفترة المتوقعة للموجودات غير الملموسة التي يتوقع أن تنتج تدفقات نقدية في المستقبل القريب .

انخفاض قيمة الشهرة

يتطلب تحديد ما إذا كان هنالك انخفاض في قيمة الشهرة ، تقدير القيمة المستخدمة لوحدة توليد النقد التي وزعت عليها الشهرة. ترى الإدارة، وحيث أن الوحدة الوحيدة المولدة للنقد التابعة لسوق دبي المالي هي على مستوى الشركة، فإن مقارنة القيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المتعلقة بعملية بيع الشركة (الحد الأعلى لتكلفة السوق) إلى القيمة الدفترية لصافي مجموع موجودات الشركة ستكون مؤشراً جيداً لاختبار فيما إذا كان هناك انخفاض في القيمة.

استهلاك الممتلكات والمعدات

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على مدة الخدمة الفعلية المتوقعة التي يتم تقديرها بناءً على الاستخدام المتوقع والتقدم والتي تعتمد على العوامل التشغيلية. لم تقم الإدارة باحتساب أية قيمة متبقية للأصل على اعتبار أنها غير هامة.

مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها

تقوم الإدارة بمراجعة تفصيلية للحسابات المدينة بتاريخ كل ميزانية عمومية وباحتساب مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها بناءً على هذه المراجعة وعلى أساس خبرة الإدارة والظروف الاقتصادية السائدة.

5. نقد وأرصدة لدى البنوك

31 ديسمبر	2009	2008
	ألف درهم	ألف درهم
نقد في الصندوق	42	28
الأرصدة لدى البنوك:		
حسابات جارية	1,075	661
حسابات توفير	2,505	1,401
حسابات مضاربة	29,840	93,457
	33,462	95,547

يتراوح المعدل المتوقع للعائد السنوي على حسابات المضاربة من 1% إلى 2% (2008: 1.75% إلى 3%) سنوياً.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

6. ودائع استثمارات إسلامية

31 ديسمبر	2009	2008
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
متداولة:		
1,010,000	305,782	(إيضاح 22)
562,049	1,176,510	ودائع استثمارات إسلامية تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع (إيضاح 22)
1,572,049	1,482,292	ودائع استثمارات إسلامية تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع ولكن قبل 31 ديسمبر 2010
-	38,527	غير متداولة:
1,572,049	1,520,819	ودائع استثمارات إسلامية تستحق بعد 31 ديسمبر 2010

وفقاً للترتيبات التعاقدية مع المؤسسات المالية، تتراوح نسبة العائدات المتوقعة للاستثمارات من 3.75% إلى 7% سنوياً (2007: من 6% إلى 7.75%)

7. مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

31 ديسمبر	2009	2008
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
23,289	14,827	إيرادات مستحقة عن ودائع استثمارات إسلامية
1,836	2,129	رسوم عمولات تداول مستحقة
4,556	5,467	مطلوب من شركات وساطة
2,820	2,957	مصاريف مدفوعة مقدماً
3,165	3,559	ذمم مدينة أخرى
35,666	28,939	
(2,022)	(2,259)	ي طرح: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
33,644	26,680	

يتم تحصيل رسوم عمولات التداول خلال فترة يومي عمل من تاريخ التداول ويتم تحصيل الإيرادات المستحقة من ودائع الاستثمارات الإسلامية بتاريخ استحقاق الأرباح كما هو متفق عليه ضمن الترتيبات التعاقدية مع المؤسسات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية - تنمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

8. موجودات مالية أخرى

31 ديسمبر	2009	2008
	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية - متاحة للبيع		
صناديق مدارة	-	700,917
استثمارات في أوراق ملكية	-	243,449
	-	944,366
الموجودات العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
استثمارات في أوراق ملكية	265,726	-
صناديق مدارة	738,067	-
	1,003,793	-
	1,003,793	944,366

قامت الشركة بتطبيق مبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 والذي نتج عنه تغيرات في السياسة المحاسبية للمجموعة عن تصنيف وقياس الأدوات المالية. وقد تم تطبيق هذا التغير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي ووفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 حيث قامت الشركة باختيار عدم إعادة عرض أرقام المقارنة (انظر الإيضاح 2).

الاستثمارات من خلال التركيز الجغرافي كما يلي:

31 ديسمبر	2009	2008
	ألف درهم	ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	889,764	830,200
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	114,029	114,166
	1,003,793	944,366

بعد التعديلات التي أدخلت على المعايير "IAS39" و "IFRS7" (إعادة تصنيف الموجودات المالية) قامت الشركة بإعادة تصنيف بعض الاستثمارات من المتاجرة إلى استثمارات متاحة للبيع. حددت الشركة هذه الموجودات المؤهلة بموجب التعديلات، والتي بتاريخ 1 يوليو 2008 كان للشركة تغير واضح لنيتها الاحتفاظ بتلك الموجودات في المستقبل بدلاً من الخروج أو المتاجرة في الأجل القصير. بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وتعديلاته، تمت إعادة التصنيف اعتباراً من 1 يوليو 2008 وبناءً على القيمة العادلة في ذلك التاريخ. بما أن الشركة قامت بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 بأثر رجعي بما يخص تصنيف وقياس الموجودات المالية، بالتالي فإن المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 39 لا ينطبق على الشركة.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

9. الممتلكات والمعدات

المجموع	أعمال قيد الإنجاز	سيارات	أثاث وأدوات مكتبية	تحسينات على مأجور	أجهزة حاسوب وأنظمة معلومات	الأرض بالقيمة العادلة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
التكلفة أو القيمة العادلة							
358,660	5,788	285	9,971	10,702	51,914	280,000	كما في 31 ديسمبر 2007
10,266	3,606	-	491	283	5,886	-	إضافات
(2,877)	-	(33)	(506)	(1,438)	(900)	-	استيعادات
-	(2,140)	-	177	1,438	525	-	تحويلات
366,049	7,254	252	10,133	10,985	57,425	280,000	كما في 31 ديسمبر 2008
12,882	5,982	-	50	281	6,569	-	إضافات
-	(3,882)	-	415	-	3,467	-	تحويلات
(280,000)	-	-	-	-	-	(280,000)	تعديلات على القيمة العادلة
98,931	9,354	252	10,598	11,266	67,461	-	كما في 31 ديسمبر 2009
الاستهلاك المتراكم							
45,946	-	262	6,664	8,571	30,449	-	كما في 31 ديسمبر 2007
12,877	-	13	1,951	1,106	9,807	-	الاستهلاك خلال السنة
(1,151)	-	(34)	(144)	(269)	(704)	-	استيعادات
57,672	-	241	8,471	9,408	39,552	-	كما في 31 ديسمبر 2008
11,327	-	11	1,182	872	9,262	-	الاستهلاك خلال السنة
68,999	-	252	9,653	10,280	48,814	-	كما في 31 ديسمبر 2009
القيمة الدفترية							
29,932	9,354	-	945	986	18,647	-	كما في 31 ديسمبر 2009
308,377	7,254	11	1,662	1,577	17,873	280,000	كما في 31 ديسمبر 2008

يتم استهلاك الممتلكات والمعدات عدا الأراضي والأعمال قيد التنفيذ على مدى العمر الإنتاجي المحدد بـ 4 سنوات. خلال العام 2007، قامت حكومة دبي (الطرف المسيطر) بمنح الشركة قطعة أرض لإنشاء مبنى جديد. لم يتم تسجيل الأرض باسم الشركة وقامت الشركة بتسجيل الأرض بقيمتها العادلة. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، أكدت الإدارة بأنه لم يتم الوفاء بالشروط المتعلقة بالمنحة، وبالتالي، تم عكس قيمة الأرض البالغة 280 مليون درهم وكذلك الدخل المؤجل المتعلق بها والبالغ 280 مليون درهم.

إيضاحات حول البيانات المالية - تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

10. الموجودات غير الملموسة

الترخيص (الاسم التجاري)	العلاقة مع مشاركي السوق (الوسطاء)	قاعدة المعلومات الخاصة بالسوق	المجموع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
القيمة العادلة				
كما في 31 ديسمبر 2008	2,824,455	58,743	67,456	2,950,654
كما في 31 ديسمبر 2009	2,824,455	58,743	67,456	2,950,654
الإطفاء				
كما في 31 ديسمبر 2007	56,489	5,874	13,491	75,854
الإطفاء خلال السنة	56,489	5,874	13,491	75,854
كما في 31 ديسمبر 2008	112,978	11,748	26,982	151,708
الإطفاء خلال السنة	56,489	5,874	13,491	75,854
كما في 31 ديسمبر 2009	169,467	17,622	40,473	227,562
القيمة الدفترية				
كما في 31 ديسمبر 2009	2,654,988	41,121	26,983	2,723,092
كما في 31 ديسمبر 2008	2,711,477	46,995	40,474	2,798,946

11. الشهرة

31 ديسمبر	2009	2008	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
تكلفة الاستحواذ على سوق دبي المالي	8,000,000	8,000,000	
القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها	(2,170,472)	(2,170,472)	
القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المحددة	(2,950,654)	(2,950,654)	
	2,878,874	2,878,874	

12. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

31 ديسمبر	2009	2008	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
ودائع شركات الوساطة	830	15,465	
مبالغ مطلوبة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات العربية المتحدة	6,464	2,166	
إيرادات مقبوضة مقدماً	6,648	7,225	
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى	8,473	9,263	
	22,415	34,119	

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

13. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تجري الشركة معاملات مع شركات ومنشآت تدرج تحت أطراف ذات علاقة كما تم تعريفها في المعيار المحاسبي الدولي رقم "24" الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة. تتمثل الأطراف ذات العلاقة في شركات وجهات تكون الملكية فيها و/أو إدارتها من قبل الشركة المسيطرة/القابضة كما تتضمن تلك الأطراف كبار الأشخاص القائمين بالإدارة.

كما في تاريخ الميزانية العمومية كان الرصيد المطلوب من/إلى طرف ذي علاقة كما يلي :

31 ديسمبر	2009	2008
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مطلوب من طرف ذي علاقة (الشركة الأم)		
بورصة دبي المحدودة - ودائع استثمارات إسلامية	140,000	-
بورصة دبي المحدودة - حساب جاري	3,914	4,551
مطلوب لطرف ذي علاقة		
المالك الرئيسي (حكومة دبي)	48,500	48,500
بورصة دبي المحدودة - توزيعات أرباح مستحقة	99,000	-
منح حكومية بالقيمة العادلة والمسجلة تحت دخل مؤجل - منحة حكومية (إيضاح 9)	-	280,000

حسب نشرة الاكتتاب فإن القيمة الاسمية لنسبة 20% من رأس المال والتي تم طرحها للاكتتاب العام والمتمثلة بمبلغ 1.600.000.000 درهم هي من حق حكومة دبي. لقد أودعت المتحصلات من عمليات الاكتتاب في الحسابات البنكية للشركة وقد تم دفع قسم منها للحكومة وسجل الباقي البالغ 48.500.000 درهم كمطلوب لحكومة دبي.

خلال العام 2007، قامت حكومة دبي (الطرف المسيطر) بمنح الشركة قطعة أرض لإنشاء مبنى جديد. لم يتم نقل ملكية هذه الأرض رسمياً للشركة. قدرت دبي العقارية ذ.م.م. قيمة الأرض خلال السنة 2007 بمبلغ 280 مليون درهم. سجلت هذه القيمة كدخل مؤجل على أن يتم نقلها إلى بيان الأرباح أو الخسائر على أساس منهجي وواقعي على مدى العمر الافتراضي لتكلفة المباني المعنية. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، أكدت الإدارة بأنه لم يتم الوفاء بالشروط المتعلقة بالمنحة، وبالتالي، تم عكس قيمة الأرض والبالغة 280 مليون درهم وكذلك الدخل المؤجل المتعلق بها والبالغ 280 مليون درهم.

فيما يلي أهم المعاملات ومبالغها مع الأطراف ذات العلاقة :

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2009	2008
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
بورصة دبي المحدودة - أرباح عن استثمارات إسلامية	11,130	-
مركز دبي التجاري العالمي - مصاريف إيجاريه وخدمية	5,767	5,100

تعويضات كبار أعضاء الإدارة

كانت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكبار أعضاء الإدارة الآخرين خلال السنة كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2009	2008
AED'000	AED'000	AED'000
منافع قصيرة الأجل	4,409	9,881
مساهمات التقاعد والضمان الاجتماعي	568	552
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة	-	1,971

إيضاحات حول البيانات المالية - تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

14. مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
1,958	2,578	الرصيد كما في بداية السنة
735	957	الحمل خلال السنة
(115)	(256)	مبالغ مدفوعة خلال السنة
2,578	3,279	الرصيد كما في نهاية السنة

15. رأس المال

(أ) يتكون رأس مال الشركة من 8 مليار درهم مقسم إلى 8 مليار سهم بقيمة اسمية درهم للسهم الواحد. اكتتب المساهمون المؤسسون عينياً في كامل الأسهم وذلك عن طريق نقل ملكية نشاط وموجودات ومطلوبات سوق دبي المالي (مؤسسة حكومية قائمة ومستمرة ومملوكة بالكامل من قبل حكومة دبي)، كشركة عاملة، للشركة. تم تقييم سوق دبي المالي من قبل جهة تقييم مستقلة ومحيدة وذلك بقيمة تتراوح ما بين 7.219 مليار درهم إماراتي إلى 8.151 مليار درهم إماراتي كما في تاريخ 31 ديسمبر 2005.

تم لاحقاً بيع 20% من أسهم الشركة المملوكة لحكومة دبي عن طريق الاكتتاب على 1.6 مليار سهماً.

(ب) اكتتبت الشركة في 54.236.831 سهماً من أسهمها بتكلفة إجمالية تبلغ 1.03 درهم للسهم الواحد تشمل مصاريف التأسيس. تخطط الشركة لاستخدام هذه الأسهم للاستحواذ على ناسداك، دبي (إيضاح 27).

لدى الشركة فئة واحدة من الأسهم العادية والتي لا تخول بالحق في دخل ثابت.

16. صافي إيرادات إصدار الأسهم

ألف درهم	
48,000	مصاريف الإصدار المحصلة من عملية الاكتتاب بواقع (3 فلس للسهم الواحد)
(16,392)	يطرح: تكاليف التأسيس المتكبدة
31,608	الفائض المحول إلى حقوق الملكية خلال السنة 2007

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

17. الاحتياطي الإلزامي والاحتياطات الأخرى

المجموع	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطي إلزامي	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
431,883	143,961	143,961	143,961	كما في 31 ديسمبر 2007
181,491	60,497	60,497	60,497	المحول من صافي الدخل للسنة
613,374	204,458	204,458	204,458	كما في 31 ديسمبر 2008
34,662	-	-	34,662	المحول من صافي الدخل للسنة
(408,916)	(204,458)	(204,458)	-	محول إلى الأرباح المستبقاة (إيضاح 18)
239,120	-	-	239,120	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2009

احتياطي إلزامي

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (8) لعام 1984 وتعديلاته لدولة الإمارات العربية المتحدة، يتم تكوين الاحتياطي الإلزامي باستقطاع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية للسنة إلى أن يصل إلى نسبة 50% من رأس المال، إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

الاحتياطي الخاص

وفقاً لعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل ما نسبته 10% من صافي الربح السنوي للشركة إلى الاحتياطي الخاص حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع. لقد قرر المساهمون خلال الفترة إيقاف التحويل إلى الاحتياطي الخاص (إيضاح 18) وتحويل الرصيد المتراكم في الاحتياطي الخاص إلى حساب الأرباح المستبقاة.

الاحتياطي العام

وفقاً لعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل ما نسبته 10% من صافي الربح السنوي للشركة إلى الاحتياطي الخاص حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 20% من رأس المال المدفوع.

قد يتم إيقاف هذا الاحتياطي لاحقاً من قبل قرار من الجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح أعضاء مجلس الإدارة، أو إذا وصل المبلغ إلى ما يعادل 20% من رأس المال المدفوع للشركة. يجب أن يستخدم الاحتياطي لأغراض محددة من قبل الجمعية العمومية العادية وفقاً لتوصيات مجلس الإدارة. لقد قرر المساهمون خلال الفترة إيقاف التحويل إلى الاحتياطي العام، (إيضاح 18) وتحويل الرصيد المتراكم في الاحتياطي العام إلى حساب الأرباح المستبقاة.

احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات متاحة للبيع

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات من الأرباح أو الخسائر المتراكمة الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر للفترة السابقة، بعد طرح المبالغ المعاد تصنيفها إلى الأرباح والخسائر عند استبعاد هذه الموجودات أو يتم تحديدها كمنخفضة القيمة.

احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات من الأرباح أو الخسائر المتراكمة الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

18. توزيعات الأرباح

بناءً على نتائج السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بنسبة 8% من الأسهم المصدرة، كما اقترح وقف تخصيص نسبة 10% من صافي ربح الشركة السنوي للاحتياطي العام، وتحويل الاحتياطي العام إلى الأرباح المستبقاة. تمت المصادقة على هذا المقترح بقرار من المساهمين خلال اجتماع الهيئة العمومية العادي المنعقد بتاريخ 5 أبريل 2009.

وعلاوة على ذلك، اقترح مجلس الإدارة وقف تخصيص نسبة 10% من صافي ربح الشركة السنوي إلى الاحتياطي الخاص وتحويل الاحتياطي إلى الأرباح المستبقاة. تمت المصادقة على هذا المقترح بقرار من المساهمين خلال اجتماع الهيئة العمومية السنوي غير العادي المنعقد بتاريخ 5 أبريل 2009.

إيضاحات حول البيانات المالية - تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

19. صافي إيرادات الاستثمارات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
104,656	85,205	عوائد ودائع الاستثمارات الإسلامية
130,465	705	الربح من بيع استثمارات
28,093	5,600	توزيعات أرباح
263,214	91,510	

20. مصاريف عمومية وإدارية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
44,352	43,141	الرواتب والمنافع الأخرى
5,100	5,767	إيجارات
12,877	11,326	الاستهلاك
2,017	1,478	مصاريف مهنية
2,015	-	علاوات
15,948	18,748	أخرى
82,309	80,460	

21. ربح السهم الواحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
604,971	346,615	صافي ربح السنة (ألف درهم)
8,000,000	8,000,000	رأس المال المصرح به (ألف درهم)
(54,236)	(54,236)	يطرح: أسهم الخزينة (ألف درهم)
7,945,764	7,945,764	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (ألف درهم)
0.08	0.04	الربح الأساسي للسهم - درهم

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

22. النقد وما يعادله

لأغراض التدفقات النقدية، يتمثل النقد وما يعادله في النقد في الصندوق ولدى البنوك والاستثمارات في ودائع إسلامية تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع. يمكن توزيع النقد وما يعادله في نهاية السنة المالية كما يظهر في بيان التدفقات النقدية على البنود ذات الصلة في الميزانية العمومية كما يلي:

31 ديسمبر	2009	2008
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
نقد في الصندوق	42	28
الأرصدة لدى البنوك:		
حسابات جارية	1,075	661
حسابات توفير	2,505	1,401
حسابات مضاربة	29,840	93,457
ودائع استثمارات إسلامية تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع (إيضاح 6)	305,782	1,010,000
	339,244	1,105,547

23. التزامات رأسمالية

31 ديسمبر	2009	2008
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التزامات لشراء الممتلكات والمعدات	3,656	2,966

24. إدارة مخاطر رأس المال

تقوم الشركة بإدارة رأس المال بحيث تحرص على ضمان استمرارية عمل ونشاط الشركة، وفي ذات الوقت الحفاظ على وزيادة العائد للمساهمين.

25. الأدوات المالية

أهم السياسات المحاسبية

تم شرح تفاصيل السياسات المحاسبية بما في ذلك أساس التسجيل والقياس والأسس التي يتم فيها تسجيل الدخل والمصاريف بما يخص كل صنف من الموجودات المالية والمطلوبات المالية وأدوات الملكية في إيضاح رقم 3 حول البيانات المالية.

أهداف إدارة المخاطر المالية

تعمل الإدارة المالية على إدارة ومراقبة المخاطر المالية والتي لها علاقة بنشاط وعمليات الشركة من خلال إعداد تقارير داخلية لأغراض تحليل ومراقبة درجة هذه المخاطر وحجمها. وتتضمن مثل هذه المخاطر مخاطر السوق (تتضمن مخاطر أسعار صرف العملات ومخاطر الأسعار) مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر السوق

لا تتعرض نشاطات الشركة للمخاطر المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة حيث أن الموجودات المالية وكذلك المطلوبات المالية مقيمة بدينار الإمارات العربية المتحدة أو بالدولار الأمريكي الذي يربطه سعر صرف ثابت مقابل الدرهم الإماراتي. تلتزم الشركة بجميع نشاطاتها وعملياتها بمتطلبات الشريعة الإسلامية وبالتالي لا تخضع لمخاطر أسعار الفائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية - تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

مخاطر الأسعار

تعرض الشركة لمخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن الاستثمارات في الأسهم. تحتفظ الشركة باستثمارات في الأسهم لأغراض إستراتيجية وليس لأغراض المتاجرة. لا تقوم الشركة بالمتاجرة بشكل نشط في هذه الأسهم.

تحليل الحساسية لأسعار الأسهم

يعتمد تحليل الحساسية الموضح أدناه على التعرض لمخاطر أسعار الأسهم بتاريخ التسجيل.

- إذا ارتفعت أسعار الأسهم أو انخفضت بنسبة 5% فإن:
 - صافي الربح للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2009 لن يتأثر، حيث أن الاستثمارات في أدوات الملكية مصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
 - احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات سوف يزيد/ينقص بمبلغ ٥٨ مليون درهم (2008: 48 مليون درهم) كنتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع.

إدارة مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تعرض الشركة لخسائر في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تقوم الشركة بتطبيق سياسة التعامل فقط مع الأطراف ذات جدارة ائتمانية والحصول على ضمانات كافية كما هو مناسب، كوسائل لتخفيف مخاطر الخسارة المالية نتيجة عدم الالتزام. تتعامل الشركة فقط مع وسطاء مرخصين. يتم مراقبة محدودية التعرض الائتماني ومراجعتها واعتماده من قبل الإدارة.

وعلى الرغم من أن المخاطر التي تتعرض لها الشركة ناتجة عن تشابه صفات ومجالات الأطراف المدينة، فإن مخاطر الائتمان محدودة لأن الشركة تحتفظ بضمانات مقابل هذه الديون.

إن مخاطر الائتمان على السيولة النقدية محدودة نظراً لأن الشركة تحتفظ بحساباتها لدى مؤسسات ائتمانية ذات تصنيف ائتماني عالي.

إدارة مخاطر السيولة

تقع المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة، الذي يقوم بإنشاء نظام مناسب لإدارة مخاطر السيولة وذلك لإدارة سيولة الشركة على المدى القصير، المتوسط والطويل وكذلك متطلبات إدارة السيولة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطيات كافية، من خلال المراقبة المستمرة للخطط والتدفقات النقدية الفعلية وملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

فيما يلي تحليل للموجودات والمطلوبات من ناحية سيولتها كما في 31 ديسمبر 2009

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 6 إلى 12 شهراً	من 3 إلى 6 شهراً	خلال 3 أشهر
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية					
33,462	-	-	-	-	33,462
1,520,819	-	38,527	979,615	196,895	305,782
1,003,793	-	1,003,793	-	-	-
3,914	-	-	-	-	3,914
26,680	-	-	-	-	26,680
2,588,668	-	1,042,320	979,615	196,895	369,838
المطلوبات المالية					
138,907	-	-	-	99,000	39,907
48,500	-	-	-	-	48,500
187,407	-	-	-	99,000	88,407

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

فيما يلي تحليل للموجودات والمطلوبات من ناحية سيولتها كما في 31 ديسمبر 2008: (تتمة)

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 6 إلى 12 شهراً	من 3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية					
95,547	-	-	-	-	95,547
1,572,049	-	-	260,199	301,850	1,010,000
944,366	-	944,366	-	-	-
4,551	-	-	-	-	4,551
30,824	-	-	-	-	30,824
2,647,337	-	944,366	260,199	301,850	1,140,922
المطلوبات المالية					
47,059	-	-	-	-	47,059
48,500	-	-	-	-	48,500
95,559	-	-	-	-	95,559

القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن بها مقايضة الأصل أو تسوية مطلوب بين أطراف راغبة بإتمام العملية على أساس تجاري بحث. ونتيجة لذلك، قد تنتج فروق بين تقديرات القيم الدفترية والقيم العادلة. ويعتمد تقدير القيمة العادلة على افتراض أن الشركة ستستمر في نشاطاتها دون أية نية أو التزام لتقليص حجم عملياتها أو إجراء أية معاملات وفق بنود معاكسة.

القيمة العادلة للأدوات المالية المقيّمة بالتكلفة المطفأة

يعتقد أعضاء مجلس الإدارة بأن القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقيّمة في البيانات المالية بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها العادلة:

الآليات والافتراضات المطبقة في قياس القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- تحدد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الخاضعة لشروط وبنود قياسية على أساس أسعار السوق (وتتضمن السندات المدرجة القابلة للاسترداد، وصكوك المقايضة، وصكوك الدين، والسندات الدائمة).
- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى والمطلوبات المالية الأخرى (باستثناء الأدوات المشتقة) وفقاً لنماذج الأسعار المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار السائدة في السوق وعروض الأسعار من المتاجرين لأدوات مشابهة.

قياس القيم العادلة المعترف بها في بيان المركز المالي

يبين الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، ومقسمة إلى مستويات من 1 - 3 بالاعتماد على مدى وضوح القيم العادلة.

- قياس القيمة العادلة من المستوى 1 - وهي القيم المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة.
- قياس القيمة العادلة من المستوى 2 - وهي القيم المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المحددة المستخدمة في المستوى الأول والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة (كأسعار) أو غير مباشر (مستنبطة من الأسعار).
- قياس القيمة العادلة من المستوى 3 - وهي القيم المستنبطة بالاعتماد على أساليب التقييم وتتضمن مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملاحظة (مدخلات غير الملاحظة).

إيضاحات حول البيانات المالية - تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)

31 ديسمبر 2009

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
247,310	-	18,416	265,726
-	642,455	95,612	738,067
247,310	642,455	114,028	1,003,793

يتضمن المستوى الأول مبلغ 99 مليون درهم تمثل الاستثمارات في إحدى الشركات المدرجة والتي تمّ تقديرها على أساس آخر سعر للمتاجرة قبل تعليق التداول في سوق دبي المالي في نوفمبر 2008.

لم تجر أية تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة.

و تتم تسوية قياس القيمة العادلة للموجودات المالية من المستوى الثالث كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)

حقوق ملكية غير مدرجة 2009

ألف درهم
الرصيد الافتتاحي
114,166
الاستيعادات خلال السنة
(1,842)
الدخل الشامل الآخر - فروق العملات الأجنبية
1,704
الرصيد الاختتامي
114,028

تم تسجيل الاستثمارات المصنفة من المستوى 3 بالتكلفة المطفأة. تقدر التكلفة بأفضل تقدير للقيمة العادلة حيث لا يوجد مؤشرات أن التكلفة قد لا تمثل القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق الملكية غير المدرجة.

الافتراضات المهمة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.

26. تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

إعادة تصنيف الموجودات المالية كما في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9

يوضح الجدول أعلاه تصنيف وقياس الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 39 كما في تاريخ التطبيق المبدئي 31 ديسمبر 2009.

فئة القياس الأصلية (بموجب 39 IAS)	فئة القياس الجديدة (بموجب 9 IFRS)	القيمة الدفترية الأصلية	القيمة الدفترية الجديدة
		ألف درهم	ألف درهم
الاستثمارات في أسهم مدرجة	متاحة للبيع	247,310	247,310
الاستثمارات في أسهم غير مدرجة	متاحة للبيع	18,416	18,416
استثمارات في صناديق مدارة	متاحة للبيع	738,067	738,067
موجودات مالية أخرى	قروض وذمم مدينة	1,584,875	1,584,875
المجموع		2,588,668	2,588,668

إيضاحات حول البيانات المالية - تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

27. أهم الأحداث خلال السنة

في 22 ديسمبر 2009، أعلنت شركة سوق دبي المالي ش.م.ع (سوق دبي) أنها تقدمت بعرض إلى كل من شركة بورصة دبي المحدودة (بورصة دبي) ومجموعة ناسداك أو أم اكس (ناسداك أو أم اكس) للاستحواذ على 100% من ناسداك دبي.

وقد خضع العرض، الذي حظي بموافقة كل من بورصة دبي و ناسداك أو أم اكس، لعملية تقييم قدرته بـ 121 مليون دولار (445 مليون درهم)، 102 مليون دولار (375 مليون درهم) نقدا و 40 مليون سهم من أسهم سوق دبي. وقد حظيت الصفقة بموافقة مجلس إدارة سوق دبي خلال الاجتماع الذي عقد يوم الاثنين 21 ديسمبر 2009 بعد استيفاء شروط منها موافقة الجهات الرقابية.

وبمقتضى الصفقة ستضم ناسداك أو أم اكس إلى مساهمي سوق دبي من خلال حصة أقلية نسبتها 1% (تعادل 80 مليون سهم بما يعادل 41 مليون دولار). وفي الوقت ذاته ستتيح ناسداك أو أم اكس لناسداك دبي استخدام علامة ناسداك التجارية وتقنياتها. وتجدر الإشارة إلى أن حصة ناسداك أو أم اكس في سوق دبي لن تستدعي إصدار أسهم جديدة حيث سيتم استخدام 40 مليون من أسهم خزانة سوق دبي، علاوة على 40 مليون سهم سيتم شرائها من بورصة دبي.

ووفق وثيقة شروط الصفقة فقد اتفقت الأطراف على قيام سوق دبي المالي بالاستحواذ على 100% من أسهم رأسمال ناسداك دبي من شركة بورصة دبي المحدودة ومجموعة ناسداك أو أم اكس (تمتلك الجهتان 66.7% و 33.3% من ناسداك دبي على الترتيب). وتصل القيمة الإجمالية المستحقة على شركة سوق دبي المالي إلى 121.304.348 دولارا أمريكيا تدفع على النحو التالي:

- 80.8 مليون دولار تدفع نقدا من سوق دبي المالي إلى بورصة دبي المحدودة..
- 40 مليون سهم من أسهم شركة سوق دبي المالي بقيمة 20 مليون دولار تحول إلى شركة بورصة دبي المحدودة بالنيابة عن ناسداك أو أم اكس.
- 20 مليون دولار أخرى تدفعها شركة سوق دبي المالي إلى بورصة دبي مقابل قيام الأخيرة بتحويل 40 مليون سهم من حصتها إلى ناسداك أو أم اكس.